

الذخيرة
في علاج الرجال

تأليف
الشيخ علي سعدون الغزي

دار الفکر للطباعة والنشر
بغداد - العراق

مصورات
مكتبة الصدوق

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
بِإِيجَادِهِ الْإِسْلَامُ

الذخيرة في علم الرجال

تأليف

الشيخ علي سعدون الغزي

اسم الكتاب:..... الذخيرة في علم الرجال.
المؤلف:..... الشيخ علي سعدون الغزي.
الناشر:..... مركز المرتضى لإحياء التراث والبحوث الإسلامية.
المطبعة:..... دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.
الطبعة:..... الأولى.
عدد النسخ:..... ٥٠٠.
تاريخ الطبع:..... ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م.

مُحْفَظٌ
جَمِيعُ حَقُوقِ



مُؤَسَّسَةُ الْمُرْتَضَى لِلتَّقَامُدِ وَالْإِسْنَادِ
مَرْكَزُ النُّجُوفِ لِإِحْيَاءِ التَّرَاثِ
وَالْبَحْثِ الْإِسْلَامِيِّ

العراق - النجف الاشرف



اللهم صل على محمد والمحمد

مُقدِّمة المركز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربَّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الخلقِ
أجمعين، محمَّدٍ وآله الطيبين الطاهرين.
وبعدُ

يُعدُّ (المنهجُ الدراسيُّ) في الحوزةِ العلميَّةِ واحداً من أهمِّ
التحدياتِ الجديَّةِ، التي تواجهُ العلماءَ وطلبةَ العلومِ الدينيَّةِ، في
مفردةِ الكتبِ السائدِ تدريسُها؛ لمراحلِ المقدمات، والسطوحِ
الأوليَّةِ والعاليَّةِ؛ إذ لم تكنْ معدَّةٌ - غالباً - لذلكِ الغرضِ، وإنَّما
كُتبتْ لتعبّرَ عن وجهةِ نظرِ مؤلِّفها العلميَّةِ في بابها.

وهذا ما أتاحَ الفرصةَ لتسجيلِ الملحوظاتِ المنهجيةِ والفنيةِ
عليها؛ ولأجله جرتِ المحاولاتُ المتكررة، من العلماءِ والفضلاءِ
لوضعِ الكتبِ الدراسيةِ البديلة، التي تتجاوزُ الهناتِ في سابقاتها،

ولا يخلو هذا الأمر من الصعوبة؛ لأسبابٍ مختلفة.

وكان من هذه المحاولات كتابُ (الذخيرة في علم الرجال)،
لمؤلفه سماحة الشيخ علي الغزي (دام عزّه)، الذي يشترك مع باقي
الكتبِ المُعدّة في ذلك الباب، في الموضوع والغرض، ولكنه يمتازُ
عنها بأمور:

منها: وجازة العبارة وسبكها، جرياً على نهج السلف من علمائنا
في كتابة المُتون.

ومنها: اشتماله على رؤوس المطالبِ والأمهاتِ في بابهِ، التي
تخلو منها بعض تلك الكتب.

ومنها: إعطاء الأستاذِ الفرصةَ الكافية في شرح وتفصيل العبارة،
ببركة سبكها وتركيز المطالبِ العلميّة فيها.

هذا، وقد اقتنص مركزُنا (مركزُ المرتضى لإحياء التراث) هذه
الفرصة لطباعة هذا المتنِ الدراسي؛ لإثراء الساحة العلمية، بما
يُساهم في خدمة العلم وأهله، في الحوزات العلمية المباركة.

ختاماً؛ نبتهلُ إلى الله سبحانه وتعالى أن يوفّق المؤلفَ، للمزيد
من النتاجاتِ العلميّة النافعة، وأن يكونَ هذا السّفرُ نافعاً لطلابِ
العلم، ورؤادِ المعرفة، وأن ينفَعنا بذلك يومَ يُبعثونَ (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ
مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ) الشعراء: (٨٨-٨٩).

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيبين
الطاهرين.

مركز المرتضى لإحياء التراث
والبحوث العلمية
النجف الأشرف
الاحد ١٨/شوال/١٤٤٢هـ

مقدمة الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ والصلاة والسلام على أشرف خلقه
النبي الكريم، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على
أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

من العلوم الأساسية التي يحتاج إليها الفقيه في عملية استنباط
الحكم الشرعي هو علم الرجال^(١)، وهو عدل علم الأصول في ذلك،
لكنه لم يحظ بنفس أهميته درساً وتدریساً، ولعل من أهم أسباب
ذلك عدم توفر كتاب منهجي معقود لهذا الشأن؛ إذ الكتب المعروضة

(١) ويرى بعض الأعلام رحمته أنَّ تحصيل علم الرجال واجبٌ كفائي، قال الشهيد
الثاني رحمته: (وفروض الكفايات كثيرة، قد مضى ذكر جملة منها في الكتاب.
وضابطها «كُلُّ مهم ديني تعلّق غرض الشارع بحصوله حتماً، ولا يقصد به غير
من يتولاه». ومن أهمه الجهاد بشرطه، وإقامة الحجج العلمية، والجواب عن
الشبهات الواقعة على الدين، والتفقه، وحفظ ما يتوقف عليه من المقدمات
العلمية والحديث والرجال، فيجب نسخ كتبه وتصحيحها وضبطها على
الكفاية، وإن كان المكلف بذلك عاجزاً عن بلوغ درجة التفقه قطعاً، فإن ذلك
واجب آخر، ومنها روايتها عن الثقات، ورواية الثقة لها ليحفظ الطريق، ويصل
إلى من ينتفع به، فينبغي التيقظ في ذلك كله، فإنه قد صار في زماننا نسياً منسياً).
[مسالك الأفهام: ج ٣/ ص ٨-٩].

- على أُمِّيَّتِهَا - إِمَّا أَنَّهُا لَمْ تَكُنْ مُؤَلَّفَةً لِلتَّدْرِيسِ، أَوْ كَانَتْ وَاضِحَةً الْعِبَارَةَ فَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى عَزُوفِ الْأَسَاتِذَةِ عَنْهَا، فَدَفَعَنِي ذَلِكَ إِلَى مُحَاوَلَةِ كِتَابَةِ كِتَابٍ مِنْهَجِيّ دَرْسِيّ يَهْدَفُ إِلَى عَرْضِ الْمَسَائِلِ الرَّجَالِيَّةِ بِعِبَارَةٍ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ السِّبْكِ وَالضَّغْطِ عَلَى وَزَانٍ مَا نَرَاهُ فِي غَالِبِ كُتُبِنَا الْحَوْزَوِيَّةِ الدَّرْسِيَّةِ، وَلَا يَهْدَفُ هَذَا الْكِتَابُ إِلَى أَنْ يَحْلَلَ مَحَلًّا غَيْرَهُ، وَإِنَّمَا هَدَفُهُ تَلْبِيَةُ رَغْبَةٍ مِنْ يُوَدُّ دِرَاسَةَ الْعُلُومِ بِمِثْلِ أُسْلُوبِهِ.

وَجَعَلْتُهُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ، وَتَمْهِيدٍ، وَثَلَاثَةِ فُصُولٍ.

أَمَّا مُقَدِّمَةُ، فَتَنَاولَتْ سَبْعَةَ أُمُورٍ، تَعْرِيفَ الْعِلْمِ، وَمَوْضُوعَهُ، وَتَحْقِيقَ عِلْمِيَّتِهِ، وَالْحَاجَةَ إِلَيْهِ، وَالْمُنَاقَشَةَ فِيهَا وَرَدَّهَا، وَالتَّعْرِيفَ بِأَثَمَةِ الْفَنِّ وَكُتُبِهِمْ، وَمِنْشَأَ حُجِّيَّةِ قَوْلِهِمْ.

وَأَمَّا التَّمْهِيدُ، فَتَنَاولَ مَبْحَثِينَ، مَعْنَى ثِقَةٍ، وَضَابِطَ طَرُقِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ.

وَأَمَّا الْفَصْلُ الْأَوَّلُ، فَتَنَاولَ طَرُقَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ الْخَاصَّةِ فِي ثَلَاثَةِ مَبَاحِثٍ.

وَأَمَّا الْفَصْلُ الثَّانِي، فَتَنَاولَ طَرُقَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ الْعَامَّةِ فِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ مَبْحَثًا.

وَأَمَّا الْفَصْلُ الثَّلَاثُ، فَتَنَاولَ ثَلَاثَةَ مَبَاحِثٍ، تَمَيِّزَ الْمُشْتَرَكَاتِ، وَالطَّبَقَاتِ، وَتَعَارُضَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ.

وَاسْتَحْسَنْتُ تَسْمِيَّتَهُ بِالذَّخِيرَةِ فِي عِلْمِ الرَّجَالِ عَلَى أَمَلٍ أَنْ يَكُونَ ذَخِيرَةً لِي فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلَمَنْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي مَطَالِبِهِ، فَشَرَعْتُ فِيهِ

مقدمة الكتاب (١٣)

مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ومُهِدِيًا هَذَا الْعَمَلَ إِلَى مَوْلَانَا صَاحِبِ الْعَصْرِ
وَالزَّمَانِ «عَجَّلَ اللَّهُ فَرَجَهُ»، رَاجِيًا مِنَ اللَّهِ بِشَفَاعَتِهِ أَنْ يَقْبَلَهُ بِقَبُولِ
حَسَنِ وَبِنْتِهِ نَبَاتًا طَيِّبًا فَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ.

المؤلف

١٥ / محرم الحرام / ١٤٤١ هـ

١٤ / ١٠ / ٢٠١٩ م

مقدمة العلم

الأمر الأول: تعريف علم الرجال

ذُكِرتْ لِعِلْمِ الرِّجَالِ تعريفاتٌ كثيرةٌ، لم تسلم من النقض والإبرام، ولا يبعدُ وفاء جُملةٍ منها في بيانه إجمالاً، وهو كافٍ في مثل المقام، كقولهم: (عِلْمٌ وضع لتشخيص رواة الحديث ذاتاً ووصفاً، مدحاً وقدحاً)^(١).

لكن يبدو أنهم لاحظوا مصادر الرجال في تعريف علمه، ولذا فرّقوه عن التاريخ والتراجم، كمن يأخذ مصادر رواية الحديث الفقهيّ في تعريف الفقه، والحال أنّ المفروض في التعريف أن ينظر إلى مسائل العلم لا إلى مصادره، فإنّ تشخيص حال الراوي إنّما هو في المصادر الرجالية، وعلم الرجال لا يُشخص حال الراوي، وإنّما يُبين القواعد الكلية التي تُسهّم في تشخيص حاله، كما أنّ علم الأصول لا يُشخص الفتوى، وإنّما يُبين القواعد الكلية التي تُسهّم في تشخيصها. ولعلّ الوجه في ما سلّكه هو عدم اتّضح مسأله تفصيلاً بعد.

(١) يُلاحظ: توضيح المقال: ص ٢٩.

فالأنسب أن يُعرَفَ بأنَّه: (ما يُبحثُ فيه عن مسائل تُعرَفُ بها أحوال الراوي الموصلة إلى قبول روايته أو عدمه).
نعم، لعلَّ تسميّة ما في أيدينا بـ(علم أصول الرجال) أولى، ويكون ما في الكتب الرجالية المتكفلة لبيان حال كلّ راوٍ راوٍ هو (علم الرجال).
والمُرَاد من مسائله ما سيأتي من قواعد الجرح والتعديل الخاصّة والعامة، وتعارضهما، وما يُميّز الاشتراك.
ولا يدخلُ فيه عِلْمُ الدراية، فإنَّ موضوعه سنَدُ الحديث ومثُنُهُ لا الراوي.

الأمر الثاني: موضوع عِلْمِ الرجال

ومنه يتَّضحُ أنَّ موضوعه هو الراوي من الحيثيّة المذكورة، والمُرَاد به جنسه فيشمل الأنثى، أو تغليباً.

الأمر الثالث: التشكيك في كونه علماً ودفعه

وما قيلَ من التشكيك في كونه علماً؛ لبحثه عن الجزئيات، والعلوم لا تبحثُ عنها.

يدفعُهُ: أنَّ الوجه في عدم بحث الجزئيات تغيّرها وعدم حصرها، وهما مفقودان هنا. والاختلاف في حال بعضهم ليس تغيّراً؛ بل هو كالاختلاف في كبرئ، بل أمكن كون حاله كبرئ لرواياته، مع ما ستعرِفُ من احتوائه على قواعد كُلّية كوثاقة من روى عنه أحد المشايخ الثلاثة.

الأمر الرابع: الحاجة إلى عِلْم الرجال.

لَمَّا كَانَتِ الْأَخْبَارُ أَوْسَعَ مَصَادِرِ التَّشْرِيعِ مَدْرَكًا لِلْأَحْكَامِ مَعَ عَدَمِ حُجَّتِهَا جَمِيعًا؛ لِقِيَامِ سِيرَةِ الْعُقَلَاءِ عَلَى حُجَّةٍ خُصُوصَ خَبَرِ الثِّقَةِ مِنْهَا، وَرَوَايَةِ الْفَرِيقَيْنِ وَجُودِ الْكَذَّابَةِ مَسَّتِ الْحَاجَةَ إِلَى عِلْمٍ يُعَرَفُ بِهِ الثِّقَةُ مِنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ عِلْمُ الرِّجَالِ.

الأمر الخامس: المناقشة في الحاجة وردّها.

وَالْخَدَشُ فِيهَا بِمَا يَمْنَعُ مِنْهُ مِنْ أَنَّهُ مُنْكَرٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَفْضِيحِ النَّاسِ، وَقَدْ نُهِنَا عَنِ التَّجَسُّسِ عَلَى مَعَايِبِهِمْ. وَأَنَّ بَعْضَ أَهْلِهِ كَانُوا فَاسِدِي الْعَقِيدَةِ كَابْنِ عُقْدَةَ، وَابْنِ فَضَّالٍ.

يَدْفَعُهُ: لَوْ كَانَ ذِمُّ الرِّوَاةِ مُورَدًا لِلنَّهْيِ لَمَّا صَدَرَ عَنِ الْمَعْصُومِينَ (عليه السلام)، وَلَمَّا قَامَتْ سِيرَةُ أَسْلَافِنَا عَلَيْهِ. وَعَلَى تَقْدِيرِهِ فَمَعَ التَّرَاحُمُ يُقَدِّمُ الْأَهَمَّ. كَمَا لَا يَضُرُّ فَسَادَ عَقِيدَةِ بَعْضِهِمْ فِي قَبُولِ قَوْلِهِ بَعْدَ ثَبُوتِ وَثَاقَتِهِ كَالرَّجُلَيْنِ. وَعَلَى تَقْدِيرِهِ فَغَايَةُ مَا يَقْتَضِيهِ عَدَمُ اعْتِبَارِ قَوْلِ مِثْلِهِمْ دُونَ مِثْلِ النَّجَاشِيِّ وَالشَّيْخِ.

أَوْ بِمَا يُغْنِي عَنْهُ مِنْ اعْتِبَارِ جَمِيعِ رَوَايَاتِنَا فِي الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهَا؛ لَكُونِهَا قِطْعِيَّةَ الصَّدُورِ عَنْهُمْ (عليه السلام) بِاحْتِفَافِهَا بِقِرَائِنِ مُفِيدَةٍ لَذَلِكَ، كَوُجُودِ الْحَدِيثِ فِي أَكْثَرِ مِنْ أَصْلٍ، أَوْ فِي أَصْلَيْنِ مَعَ تَعَدُّدِ السَّنَدِ، أَوْ أَصْلٍ لِأَحَدِ أَصْحَابِ الْإِجْمَاعِ، أَوْ كَوْنِهِ فِي أَحَدِ الْكُتُبِ الَّتِي عُرِضَتْ عَلَيْهِمْ (عليه السلام) فَأَثْنَوْا عَلَى مُؤَلِّفِهَا، أَوْ شَاعَ بَيْنَ سَلَفِنَا الْوَثُوقُ بِهَا، وَلَوْ كَانَتْ لَغَيْرِهِمْ. مَعَ اعْتِضَادِ الْأَخْبَارِ بِبَعْضِهَا بِبَعْضٍ.

ويدفعه: عدم اتضاح معنى مُحدد للأصل - كما سيأتي - ليكشف عن قيمة رواياته وصاحبه، مع ورود الذم في بعض أصحابها. وكفاية كون المؤلف من أصحاب الإجماع أو شياخ المؤلف على تقديرها لا تُغني عن ملاحظة أحوال رواة الطرق إليها أو منها إليه عليه السلام. ودعوى تحقق الاعتضاد في جميعها مجازفة.

أو اعتبار خصوص روايات الكُتُب الأربعة؛ لجلالة مؤلفيها وعمقهم العلمي، وأمانتهم العالية، وبذلهم غاية الوسع في تحصيلها وتمحيصها بعد وضوح عدم حُجَّة جميع ما وجدوه منها، وحُكمهم بصحتها في مُقدِّماتها، ومعروفة عصرهم في التشدد في أمر الرواية وتضعيف من يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، ولا يُبالي عمن أخذ.

ويدفعه - بعد التسليم بأهميَّة ما ذُكر في الكشف عن قيمة مروياتها - أنَّ غاية ما يقتضيه ذلك اعتبار مجموعها دون جميعها؛ إذ الصحة عندهم قُدمائيَّة لا مُتأخريَّة. مع مناقشة بعضهم لروايات بعض. ومناقشتهم في أسانيد جُملة ممَّا أودعوها. بل واهتمامهم بأسانيدها سرِّداً أو نقلاً في المَشِيخة، وتأليف بعضهم لکُتُب في الرجال، واهتمام بأخرى يكشف عن دخالة تلك الأسانيد في اعتبارها. وعلى تقديره فلا يُغني عن الحاجة إليه في روايات غيرها.

أو اعتبار خصوص روايات الكافي بدعوى أنَّ الكليني رحمته الله كان في زمان تأليفه في بغداد حيث يوجد السفراء «رضوان الله تعالى عليهم»، وكان من التدقيق في أمر التصنيف بحيث استغرق عشرين سنة فيه،

ومن الممتنع أو المستبعد جداً في هذه المدة الطويلة - مع قرب الدار، وتيسر السؤال، وكون المقصد في أعلى درجات الأهمية لحرمة التهاون فيه - أن لا يكون قد سألهم عن صحة ما كان أودعه فيه؛ ليعمل الناس عليه إلى يوم القيامة، ولا كان قد عرضه عليهم بعد اتمامه.

بل ربما يرى من بعض دعوى: أنه عرضه على الإمام الحجة عليه السلام بتوسط من عاصره من سفرائه، فقال عليه السلام أو كتب على نسخته: (هذا كافٍ لشيعتنا).

بل ربما يدعى أيضاً: أن ما كان فيه من قوله (قال العالم عليه السلام) هو إشارة إلى الإمام الحجة عليه السلام، وقد علمه بتوسط السفراء، ولم يصرح به تقيّة.

ويدفعه قول بعض الأعلام رحمه الله: «هذه كلها دعاوى عارية عن الدليل غير خارجة عن حدود الخرص والتخمين، فيايتها كانت مقرونة بشاهد، ومثبتة بدليل حتى نستريح عن تحمل كثير من المشاق والمتاعب.

ولم يتحقق بعد لنا أنه كان ببغداد أيام تصنيفه للكتاب، بل الظاهر من كلام النجاشي حيث قال: «شيخ أصحابنا في وقته بالري ووجههم» هو أنه كان في الري طوال حياته، وخصوصاً أيام تكامله في العلم، فإنه الزمان الذي يمكن دعوى كونه شيخ أصحابنا ووجههم، ولا ينافي ذلك موته في بغداد ودفنه بها؛ إذ يمكن أن يكون سافر إليها أو آخر عمره عابراً، أو مقيماً فأدركه أجله بها.

والغالب على ظني - بعد ملاحظة عبارة النجاشي المتقدمة، وأن

الجماعة الذين روى الصدوق رحمته كتاب الكافي عنهم من أهل كلين والري، وما تقدّم عن مشيخة التهذيب من سماع أحمد بن إبراهيم، وعبد الكريم بن نصر إياه عن محمد بن يعقوب ببغداد بدرب السلسلة سنة (٣٢٧ هـ)، وما مرّ عن رجال الشيخ، والنجاشي، والفهرست من موته ببغداد، ودفنه بباب الكوفة بمقبرتها - هو أنّه رحمته كان بالري، وصنّف كتابه بها، وسمعه منه بها جماعة من شيوخنا، ثمّ سافر إلى بغداد قبل وفاته بستين أو أكثر، ونزل بمحلة باب الكوفة، وسمعه منه بها - أيضاً - جماعة من البغداديين، والكوفيّين، وكان بها إلى أن توفي، ودُفِنَ بمقبرة تلك المحلة في سنة (٣٢٩ هـ)، كما في رجال الشيخ والنجاشي، أو سنة (٣٢٨ هـ)، كما في الفهرست، والكامل للجُزري، والله العالم بحقائق الأمور^(١).

أو بما يُغني عنه من الشهرة، فإنّ عملَ المشهور بالخبر مع اطلاعهم على ضعف سنده مع ما هم عليه من العدالة والأمانة، وكونهم الوسائط في إيصال تلك الأخبار يكشف عن أنّهم علموا صدقه واعتباره، ولو بالقرائن التي كانوا مُتمكّنين منها؛ لقُرْبَ عهدهم من زمن النصّ، وكذا إعراضهم عنه مع اطلاعهم على اعتباره سنداً يكشف عن احتوائه على ما أوجب طرحه عندهم.

ويدفعه: أنّ الشهرة إنّ كانت جابرة فهي شهرة المُتقدّمين، ولم يصل إلينا من كتبهم إلّا الشيء القليل؛ إذ لا يوجد من التراث الفقهيّ السابق على الشيخ، والمفيد إلّا بعض كُتب الصدوق، وقد ضاع في

(١) أسانيد الكافي: ص ٢٤٥-٢٤٦. (المُقدّمة).

ما ضاع من تراث الإمامية تصانيفُ فقهاء بارزين، كيونس بن عبد الرحمن، والفضل بن شاذان، ومحمد بن الحسن بن الوليد، وابن أبي عقيل، وابن الجنيّد، والصابونيّ صاحب الفاخر، وجعفر بن محمد بن قولويه، ومحمد بن أحمد بن داؤد، وغيرهم «رضوان الله تعالى عليهم». وأنّ ما وصلنا من كُتب القدماء كالصدوق، والمفيد، والمُرتضى، والطوسي، وسلاّر بن عبد العزيز، وأبي الصلاح الحلبيّ، والقاضي ابن براج «رضوان الله تعالى عليهم» لا يستوعبُ حتّى الأحكام المنصوص عليها فيما بين أيدينا من الروايات^(١). فلا شهرة عمليّة - عملاً أو إعراضاً - على جميع رواياتنا.

الأمر السادس: أئمة الرجال والأصول الرّجاليّة.

أئمة علم الرجال على طبقتين مُتقدّمين ومُتأخّرين: أمّا الأولى فأبرزهم ابن الغضائريّ، وكتابه (الضّعفاء) - على خلافٍ غير مُضِرٍ في كونه له، أو لأبيه - لكنّه لم يثبت، وعلى تقديره فهو لم يصل بطريق مُعتبر، وما قيل من أنّه أكثر التضعيف فليس بشيء^(٢).

نعم، بنى بعض الأعلام من أساتذتنا على اعتباره؛ لقرائن من نسبة ابن طاووس رحمته له بنحو الجزم، ومطابقة بعض كلام النجاشي مع كلامه، والنقل عن مشايخه، وأنّ النظر في ما ورد فيه يدلّ على أنّ

(١) يُلاحظ: بحوث في شرح مناسك الحج: ج ١/ ص ١٩٠.

(٢) قاموس الرجال: ج ١/ ص ٥٥، ٦٧.

مؤلفه كان خبيراً بأحوال الرجال بصيراً بما قيل في حقهم، ولا يُعرف في طبقة من يُشاركه في ذلك^(١).

لكن يُمكن أن يُقال: - بعد ملاحظة عدم ثبوته - إنَّ المُطابقة ربَّما كانت لنقله عنه مشافهة كما يشهد له بعضها، أو عن غيره، والنقل عن مشايخه وخبرته لا يقتضيان إلَّا احتمالاً، وجزم السيّد على تقديره، وكونه حُجَّةً على غيره، لعلَّه كان لبعض ذلك.

والنجاشي، وهو مُعاصرٌ للشيخ، ومُشاركه ببعض مشايخه، لكنَّه توفي قبله بعشرٍ على ما هو مشهور^(٢). وهو أكثر تخصُّصاً، وثبُتاً، وتفتيشاً^(٣)، على كلام في ذلك يأتي في التَّعارض، وكتابه فهرست أسماء مُصنفي الشيعة، والمعروف بـ(رجال النجاشي)، وله بعض المباحث ستأتي - إن شاء الله تعالى -.

والشيخ، وله (الفهرست) في المُصنَّفات. وسيأتي الحديث عن منهجه فيها.

وبعده (الرجال) في الطبقات مُرتباً على النبي وآله عليهم السلام، وفصلٌ في آخره فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام، لكنَّه ربَّما ذكر فيه غيرهم، وحُمِلَ على السهو منه؛ للتنافي، وقيل: ذلك تابع لملاحظته الأسانيد فمن وجده يروي عنهم عليهم السلام مباشرة ذكره في أصحابهم، وإنَّ وجده ثانية يروي عنهم عليهم السلام بواسطة ذكره فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام، وهو مسودة

(١) يُلاحظ: وسائل الإنجاب الصناعية: ص ٥٨٩-٦١٣ (المُلحق السابع).

(٢) يُلاحظ: مُعجم رجال الحديث: ج ٢/ ص ١٦٦-١٦٧.

(٣) يُلاحظ: استقصاء الاعتبار: ج ٤/ ص ٩٣.

- ظاهراً - لم تحض بمراجعتي ليتّم تنقيحها من مثل ذلك.
والتكرار فيه مألوف، ودونه في الفهرست. وأكثر فيه من وصف
(مجهول)، وهو - ظاهراً - من كان مغموراً لا تُعرف حاله. ويُعارض
التوثيق.

و(اختيار معرفة الرجال)، وهو كتاب (معرفة الرجال)^(١) لأبي
عمرو الكشي اختصره وهذّبهُ ممّا فيه من الزوائد والأغلاط، وعُرفَ
ب(رجال الكشي)، وهو حاوٍ لأكثر ما روي عن الأئمة «عليهم السلام»
في أحوال الرواة.

والثانية وهم الذين اعتمدوا على الأولى في الجرح والتعديل،
وأبرزهم العلامة، وكتابه (خُلاصة الأقوال في معرفة الرجال)، وقد
رتّبها (على قسمين وخاتمة: الأول: فيمن اعتمد على روايته، أو
ترجّح عندي قبول قوله. الثاني: فيمن تركت روايته، أو توقفتُ فيه.
ورتّبْتُ كُلَّ قسمٍ على حروف المُعجم للتقريب والتسهيل)^(٢)، وذكر
في الخاتمة عشر فوائد رجالية.

وربّما نقل فيها عن بعض من لم يصلنا كُتبه من الأولى، كابن

(١) وقال ابن شهر آشوب في (معالم العلماء): إنَّ اسمه هو (معرفة الناقلين عن
الأئمة الصادقين عليهم السلام). [معالم العلماء: ص ١٣٦-١٣٧ / رقم ٦٧٩]. لكن لم
يذكر ذلك النجاشي والشيخ، بل وعدَّ الأول من كُتب العياشي، ونصر بن صباح
كتاباً باسم (معرفة الناقلين). [رجال النجاشي: ص ٣٥٠-٣٥١ / رقم ٩٤٤،
وص ٤٢٨ / رقم ١١٤٩، ويلاحظ الفهرست: ص ٢١٢ / رقم ٦٠٤].
(٢) خُلاصة الأقوال: ص ٤٤.

الغضائري، والعقيقي، وابن عُقدة. وقيل: بعدم الجدوى فيه؛ لعدم ثبوت الأول، وضعف الثاني، واستيفاء الثالث من قبل الشيخ والنجاشي^(١).

كما حُفِظَ عنه مواقف رجالية في جُملة من كُتِبَ الفقهية.

وقيلَ بنائه على أصالة العدالة في كُلِّ إمامي لم يرد فيه تضعيف^(٢)؛ لقوله في ابن سمكة: (ولم ينصَّ علماؤنا عليه بتعديل، ولم يرو فيه جرح، فالأقوى قبولُ روايته مع سلامتها من المُعارض)^(٣). وفي ابن هاشم: (ولم أقف لاحد من أصحابنا على قولٍ في القدح فيه، ولا على تعديله بالتنصيص، والرواياتُ عنه كثيرة، والأرجحُ قبولُ قوله)^(٤).

وقيلَ في ردّه: - مُضافاً لعدم صراحة الموردين - ظاهرُ توقّفه في موارد أخرى عدم بنائه عليها، كما في (إسماعيل بن الخطاب)^(٥)، و(أحمد بن حمزة)^(٦)، و(بشير النبال)^(٧)، و(ثوير بن أبي فاخته)^(٨)،

(١) يُلاحظ: دروس تمهيدية في القواعد الرجالية: ج ٢ / ص ١٢١-١٢٢.

(٢) يُلاحظ: مُعجم رجال الحديث: ج ١ / ص ٢٧٨، وج ٢ / ص ٥٧. و كتاب

الصلاة، للسيد الخوئي رحمته: ج ١ / ص ٥٢-٥٣.

(٣) خلاصة الأقوال: ص ٦٦ / رقم ٢١.

(٤) خلاصة الأقوال: ص ٤٩ / رقم ٩.

(٥) خلاصة الأقوال: ص ٥٧ / رقم ٢١.

(٦) خلاصة الأقوال: ص ٦٩ / رقم ٣٠.

(٧) خلاصة الأقوال: ص ٧٩ / رقم ٤.

(٨) خلاصة الأقوال: ص ٨٧ / رقم ٢.

وكذا منهجة كتابه إلى قسمين^(١)، وقوله في الأُصول: (ولا تُقبل رواية المجهول حاله، خلافاً لأبي حنيفة؛ لأنَّ عدمَ الفسق شرطٌ في الرواية، وهو مجهولٌ، والجهلُ بالشرط يستلزم الجهل بالمشروط)^(٢).

وابن داود، وكتابه (الرجال)، وقد رتبهُ على قسمين أيضاً، قائلاً: «صنفتُ هذا المختصر جامعاً لُنخب كتاب (الرجال) للشيخ أبي جعفر «رحمةُ الله»، و(الفهرست) له، وما حقَّقه الكشي والنجاشي، وما صنفه البرقي، والغضائري، وغيرهم. وبدأتُ بالموثقين، وأخرتُ المجروحين؛ ليكونَ الوضع بحسب الاستحقاق والترتيب بالقصد لا بالاتفاق، ورتبته على حروف المعجم...»^(٣)، واستعمل الرموز.

وفيه غلطٌ واشتباهٌ، وامتناز بنقله عن نُسخةٍ من رجال الشيخ بخطه، وباستعماله وصف (مهمل)، ومُراد به غالباً من ذكرهُ المُتقدِّمون من غير مدح أو ذم. وهو لا يُعارض التوثيق. لكنْ رُبَّما أُسْتُعِمِلَتْ في كلمات المُتأخِّرين عنه في من لم يُذكر أصلاً^(٤)، وقد يصفه بالمجهول أيضاً^(٥).

(١) يُلاحظ: دروس تمهيدية في القواعد الرجالية: ج ٢/ ص ١٢٤-١٢٥.

(٢) مبادئ الوصول إلى علم الأُصول: ص ٢٠٦. كما أنَّ أصالة العدالة في الراوي لم تُعرف صراحةً إلَّا عن ابن حبان وشيخه من غيرنا، كما نصَّ على ذلك ابن حجر في مُقدِّمة لسان الميزان: ج ١/ ص ٢٠٨، ويظهر من عبارة العلامة «ره» هذه نسبته إلى أبي حنيفة.

(٣) رجال ابن داود: ص ٢٥. (المُقدِّمة).

(٤) يُلاحظ: الفوائد الرجالية، للسيد بحر العلوم: ج ٤/ ص ١٤١. والحدائق الناضرة: ج ٢١/ ص ٥٩٧.

(٥) يُلاحظ: مُستمك العروة الوثقى: ج ٧/ ص ٢٧٩.

وفهم بعض الأعلام رحمته من عدّ ابن داود رحمته المهملين في القسم الأول أنّه يعمل بأخبارهم، وأنّ ذلك «هو الحقّ الحقيق بالاتباع، وعليه عمل الأصحاب، فرئى القدماء كما يعملون بالخبر الذي رواه ممدوحون، يعملون بالخبر الذي رواه غير مجروحين، وإنّما يردّون المطعونين»^(١). واستشهد له باستثناء ابن الوليد للضعفاء من كتاب نواذر الحكمة، وعدم استثناء المفيد من شرائع عليّ بن إبراهيم إلّا حديثاً واحداً، وبما قاله الشيخ رحمته من العمل بأخبار المتهمين والمُضَعِّفين مع وجود ما يعضده، ويدلّ عليه، وإلّا فيتوقّف فيها، ولا تُرد، وأنّ عدم العمل بأخبار المهملين ممّا أحدثه العلامة رحمته.

وفي الجميع نظراً؛ إذ الاستثناء كان على أساس ما في أخبارهم من غلوّ وتخليط، كما سيأتي التصريح به، وهو لا يقتضي العمل بأخبار المهملين حتّى مع عدم اعتضادها بقرائن الصحة عندهم. ومثله موقف المفيد رحمته من كتاب الشرائع. وعبارة الشيخ رحمته غايتها التوقّف في أخبار المهملين مع عدم اعتضادها بالقرائن والتوقّف يعني عدم الحجّة، وعدم العمل، ومع القرائن يكون العمل لها، وليس لاعتبار خبرهم. وما أحدثه العلامة رحمته تامّ؛ لموافقة لمقتضى القاعدة. وأصل ما استفاده من ابن داود رحمته مخدوش بما ذكره في مقدّمة القسم الثاني.

الأمر السابع: حُجِّيَّة قول الرّجاليّ.

وقع كلامٌ في وجه حُجِّيَّة قول المُتقدِّمين في الجرح والتعديل خصوصاً بعد ملاحظة بُعد الفاصلة بينهم وبين جُملة من الرواة على أقوال:

فَقِيلَ: إِنَّهُ من باب الظنّ؛ لأنَّ العِلْم والعِلْمِي بأحوالهم مسدودٌ؛ إذ العِلْم بوثاقة الراوي إِنَّمَا يحصل بالاختلاط به، ومعاشرته مُدَّةً توجب ذلك، وهو مفقودٌ مع أغلب الرواة، وَلَمْ يَقم دليلٌ خاصٌّ على حُجِّيَّة قولهم فتعيّن الاكتفاء بمُطلق الظنّ الحاصل بأحوال الرواة الناشيء من أقوالهم، وإلّا لزم الاحتياط بالعمل في روايات غير معلومي الفسق، ولا يخفى ما فيه من العُسْر والحرج.

وقِيلَ: العِلْمِيّ مفتوحٌ، بحُجِّيَّة خبر الثقة في الموضوعات كالأحكام. فإنَّها وإن لم تكن حسيّةً إلّا أنَّها قريبةٌ منه، ومُجرّد احتمال أن إخبارهم عن حدس لا يضر بعد قيام السيرة العقلائيّة على أصالة الحسّ فيه، خصوصاً في مثل المقام الذي توفّر فيه ما يدلُّ على نقلهم ثقةً عن ثقة، وكابراً عن كابرٍ؛ لكثرة المُصنّفات فيه، وشديد الاهتمام به.

ولوحظ عليه: بأنَّ الأصالة المذكورة في الإخبار بلا واسطة دون ما كان معها. مع كون جملة من الجرح والتعديل مبنيٌّ على الحدس^(١).

أو بحُجِّيَّته في الأحكام - بعد عدم تسليمها في الموضوعات إمّا لقصور المُقتضي، أو لوجود المانع -؛ إذ المُراد بها ما يؤدي إلى حُكم

(١) قبسات من علم الرّجال: ج ٢/ ص ٢٤٢.

شرعيّ سواء كان بمدلوله المطابقيّ أم الالتزاميّ، والإخبار عن الوثاقة وإن كان إخباراً مطابقيّاً عن موضوع، لكنّه إخبارٌ عن حكم التزاماً^(١).
أو بحجّيته؛ لكونه شهادة^(٢).

ويدفعه: أنّ لازمه انكارها أصلاً؛ لعدم الحياة، أو منفردة؛ لاعتبار التعدّد، أو من غير الأماميّ؛ لاعتبار العدالة^(٣)، والجميع خلاف ما جرت عليه طريقة الطائفة من قبل زمان الشيخ^(٤)، والتي تكشف عن عدم كونها من باب الشهادة عندهم.

أو بحجّية قول أهل الخبرة، فإنّه ممّا استقرّت عليه سيرة العقلاء، وقول الرّجاليّ منه.

وما قيل من أنّ اندراجّه فيه يتوقّف على إعمال نظيرٍ وحدسٍ دون ما كان حسيّاً أو قريباً منه، والوثاقة من الثاني. وعلى تقديره فهو في غير من له ملكة، وإلاّ كان مُقلداً؛ لابتنائها على رجوع الجاهل إلى العالم. يدفعه: أنّ الوثاقة حسيةٌ للمعاصر دون البعيد بطبقات، ولذا نجدهم يُعملون النظر في جملة من الموارد، مع أنّ المدرك الحسيّ بعد عدم التصريح به في الأغلب مع خفائه يعود حدسيّاً، وأنّ رجوع ذي الملكة إليهم في ما لم يتمكن من إعمال النظر فيه؛ لفقد مداركه كالرجوع إلى غيرهم في مقدّمات الاستدلال البعيدة.

(١) يُلاحظ: مستمسك العروة الوثقى: ج ١/ ص ٣٨-٣٩.

(٢) معارج الأصول: ص ١٥٠، ومعالم الدّين وملاذ المُجتهدين: ص ٢٠٣-٢٠٤.

(٣) يُلاحظ: دروس تمهيدية في القواعد الرّجالية: ج ٢/ ص ١٩٣-١٩٤.

(٤) يُلاحظ: عدّة الأصول: ج ١/ ص ١٤١-١٤٢.

بل لا نُسلِّم تقومها بذلك، بل هي مُتقومة بطول الممارسة والاختبار والتجربة، ويشهد له معناها لُغة^(١)، وهو مُتحقق في قول الرِّجال. أو بحُجَّة الاطمئنان الحاصل من قولهم بما هو مُحصلٌ ومبدأ له، فإنَّ الرجوع لقولهم يوجب في كثير من الأحيان حصوله بها^(٢). ويدفعه: أنَّ الاطمئنان حُجَّةٌ إذا كان ناشئاً من منشأ مُعتبر عند العقلاء أو الشرع، فهو يتوقَّف على اعتبار قولهم سلفاً^(٣).

والرَّاجح: أنَّ أقوالهم ليست على نسقٍ واحدٍ، فمنها ما يكون حُجَّةً لحُجَّةٍ خبر الثقة - إمَّا في الموضوعات أو في الأحكام على الخلاف -، وذلك في موارد نقلهم الجرح والتعديل، ومنها لحُجَّةٍ قول أهل الخبرة، وذلك في موارد إعمالهم الحدس. ومنها لحُجَّةٍ أحدهما في موارد خفاء وجههما.

ويترتب على ذلك عدم اشتراط العدالة والعدد في الأخذ بهما. ومنه يظهر الوجه في دفع محذور ارسال التوثيق القائل: إنَّ أئمة الرِّجال وثقواراً لم يعاصروهم من غير أن يذكرُوا الطريق الذي وصلهم به التوثيق، فلا يمكن الاعتماد عليه؛ لجهالة الواسطة. إذ لا يخلو إمَّا أن يكون مُستنداً إلى طريقٍ مُعتبر في الواقع، أو ضعيفٍ ولا معنى لاعتماده عليه، أو إلى إعمال الخبرة فيه أو في طريقه، فيكون حُجَّةً على كُلِّ حالٍ.

(١) يُلاحظ: العين: ج ٤/ ص ٢٥٨.

(٢) قبسات من علم الرِّجال: ج ١/ ص ٢٠.

(٣) بحوث في شرح مناسك الحج: ج ١/ ص ٢٥٢.

وأما ما أجيب به^(١) من كونهم تلقوا جواً من الوضوح؛ استناداً لما عندهم من مصادر رجالية كثيرة، فهو إنما يتم في المشهورين دون غيرهم.

أو كون توثيقهم المرسل كقول الثقة: (أخبرني الثقة) مع بناء العقلاء على تصديقه، وعدم جدوى اخراج التوثيق عن غير الثقة، فهو مع عدم وجود التصريح به، وعدم التسليم بالبناء المذكور - كما سيأتي عن بعض -، وعدم الجدوى لا يدفع جذر الإشكال.

أو كونه من شهادة الثقة بمعنى تبنيه للتوثيق، وليس من إخباره مع بناء العقلاء على تصديقه، فهو إن كان المراد به إعمال الرأي والاجتهاد فهو خارج عن محل الكلام، وإن كان التصديق الاذعائي فلا يدفع الجذر أيضاً.

ثم ليُعلم: أنه على تقدير استحكام الإشكال فغاياته هو حجية قولهم من باب حجية مطلق الظن؛ لانسداد باب العلم والعلمي، ولا يقتضي سقوط قولهم كلياً.

وأما المتأخرون فقولهم في الجرح والتعديل حجة في من عاصروهم؛ لحجية خبر الثقة على ما تقدم.

وأما غيرهم فلا حجية لقولهم بما هو بعد اعتمادهم على المتقدمين فيهما فالقول قولهم. كما لا يمكن البناء عليه للخبروية بعد كون مادتها منكشفة.

(١) يُلاحظ: دروس تمهيدية في القواعد الرجالية: ج ٢/ ص ١٩٧.

تمهيد

فيه مبحثان

الأول: ثقة.

اختلفَ في معنى (ثقة) في أنها هل تدلُّ على أمانة الراوي في النقل فقط، أو أنها تدلُّ أيضا على كونه إمامياً؟.

يظهر من بعض الأعلام^(١) البناء على الأول، بشهادة اجتماعه مع التنصيص على فساد العقيدة. فيكون الحديث من جهته موثقاً.

واختار المشهور الثاني؛ لأنه تعارف عند الرجاليين إرادة الإمامي أيضا من إطلاق (ثقة)، ويشهد له تقييدهم الوثاقة بالحديث أحياناً، فيكون الحديث من جهته صحيحاً، ولا ينافيه فساد عقيدته بالقرينة، قال الوحيد رحمه الله: «إذا قال عدلُ إمامي جش^(٢) كان أو غيره: (فلان ثقة) أنهم يحكمون بمجرّد هذا القول بأنه: (عدلُ إمامي) كما هو ظاهر؛ إمّا لما ذكّر^(٣)، أو لأنّ الظاهر من الرواة التشيع، والظاهر من

(١) يُلاحظ: مسالك الأفهام: ج ٧/ ص ٥٩-٦٠، وج ١٢/ ص ١١١.

(٢) اختصار للنجاشي ورجاله، كما أنّ (ست) اختصار لـ (فهرست) الشيخ، و (جش) لرجاله، و (كش) لرجال الكشي.

(٣) من كون ديدهم التعرض لفساد العقيدة.

الشيعة حُسن العقيدة، أو أنّهم وجدوا منهم اصطلاح ذلك في الإمامية وإن كانوا يُطلقون على غيرهم مع القرينة^(١).

وبذلك يندفع ما قيل: من أنّ معنى الثقة في كلمات أئمة الرجال مجهولٌ، خصوصاً مع كون بعض الثقات من فاسدي العقيدة كانوا مصدراً لهم.

ووجهه: أنّ ملاحظة طريقتهم في التنصيص على خصوصيات الوثاقة لو كانت، مع أنّ الكُتُب ستكون منظورةً لغير مؤلفيها، بل هم المقصودون بها غالباً تشهد بإرادتهم من التوثيق المُطلق كونه إمامياً مأموناً من الكذب، والوضع ضابطاً. وإلا لما كان وجهٌ لإطلاق التوثيق مع وقوفهم على الخدش ببعض ما ذُكر، بل هو خُلفُ أمانتهم وعدالتهم^(٢). ولو كان لكلّ منهم معنى يخصّه لنبه عليه.

نعم، يمكن أن يُقال بعدم استفادة ذلك من مثل ابن عُقْدَة^(٣)، كما رُبّما يُتوقّف في استفادته من بعض الطرق العامة فلاحظ.

وقد يُكرر التوثيق في حقّ بعض، فيُقال: (ثقة، ثقة)، كما في غير موضع من رجال النجاشي، وهو ظاهرٌ في تأكيد التوثيق وشدّته^(٤).

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال: ص ١١-١٢. ويلاحظ: الفصول الغروية: ص ٣٠٢.

(٢) يُلاحظ: الرسائل الرّجالية، للكلباسي: ج ١/ ص ٨١-٨٤.

(٣) الرسائل الرّجالية، للكلباسي: ج ١/ ص ١٤٠.

(٤) يُلاحظ: كتاب الحج، للسيد الخوئي رحمه الله: ج ٢/ ص ٥٦٨.

ويظهر من بعض الأعلام دلالة على نفي ما قيل في حق بعضهم من فساد عقيدته^(١).

لكنه لا ينسجم مع النص على فسادها كما في عبد الكريم بن عمرو بن صالح الخثعمي^(٢)، وعلى تقديرها فهي من غير فاسد المذهب كقوله: «وقال أبو العباس بن سعيد في تاريخه ... سألت عنه علي بن الحسن، فقال: ثقة ثقة، عين»^(٣). إلا أن يكون ذلك من خصوصية المورد.

هذا، وتقدمت الإشارة إلى بعض ألفاظ الجرح والتعديل الأخرى كمجهول ومهمّل، كما ستأتي إلى غيرها.

الثاني: ضابط الغُوم والخصوص في طرق الجرح والتعديل.

طرق الجرح والتعديل على صنفين، خاصّة وعامة، والأولى هي ما أفادت وثيقة أو ضعف راو بعينه، والثانية ما أفادت وثيقة عنوان يندرج تحته رواية وإن شُخصوا. وقيل: مع التشخيص يكون من الخاصّة^(٤). ولعلّ أوّل من تنبّه للتصنيف المذكور هو صاحب تكملة الرجال^(٥).

(١) يُلاحظ: كشف الرموز: ج ٢/ ص ١٦٩. وحاشية مجمع الفائدة والبرهان: ص ٦٤٨.

(٢) رجال النجاشي: ص ٢٤٥ / رقم ٦٤٥.

(٣) رجال النجاشي: ص ٣٣١.

(٤) يُلاحظ: دروس تمهيدية في القواعد الرجالية: ج ٢/ ص ١٧٥.

(٥) يُلاحظ: تكملة الرجال: ج ٢/ ص ٣٣٣-٣٣٤.

الفصل الأول طرق الجرح والتعديل الخاصة

المبحث الأول: بيان المعصوم عليه السلام لحال الراوي.

أَنْ يُبَيِّنَ حال الراوي في ما روي عن المعصوم عليه السلام، إمّا بما يدلُّ على وثاقته، أو حُسن حاله، ولا بُدَّ أَنْ يكون بطريق مُعتبر، وعن غيره وإلّا لزم الدور^(١)، بل قيل: يُثِيرُ سوء الظنّ به^(٢)؛ وإمّا بدمه، ولا يُعتبر فيه أَنْ يكونَ عن غيره؛ إذ الإقرار سيّد الأدلة، وقد يتعارضان فيه، وسيأتي تفصيله في التّعارض.

وسكوته عليه السلام عنه لا يدلُّ على قدحه. وروايته عليه السلام عنه لا تدلُّ على مدحه ما لم تقم قرائن، وقيل: بالدلالة^(٣).

(١) الرسائل الرّجالية، للكلباسيّ: ج ١/ ص ١٨٦. يُلاحظ: مُعجم رجال الحديث:

ج ١/ ص ٢٨٠.

(٢) كُليات في علم الرّجال: ص ١٥٢.

(٣) الرسائل الرّجالية، للكلباسيّ: ج ١/ ص ٢١٦.

المبحث الثاني: بيان الرجائي لحال الراوي.

أَنْ يُبَيِّنَ الْمُتَقَدِّمُونَ، أَوْ الْمُتَأَخَّرُونَ - فِي مَنْ عَاصِرَهُمْ - حَالُ
الْراوي فِي أَيِّ شَأْنٍ مِنْ شُؤُونِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ وَجْهُ حُجَّتِهِ قَوْلَهُمْ، كَمَا
سَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - بَعْضُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي التَّعَارُضِ.
وهنا أمور:

الأول: هل يُشترط في مَنْ وَثِقَ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا، فَلَوْ قَالَ الثِّقَةُ:
(حَدَّثَنِي الثِّقَةُ)^(١) لَمَا كَانَ كَافِيًا فِي وَثَاقَتِهِ؟

قِيلَ: نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ «مَنْ تَعَيَّنَ وَتَسَمَّيْتَهُ، لِيُنْظَرَ فِي أَمْرِهِ: هَلْ أَطْلَقَ
الْقَوْمَ عَلَيْهِ التَّعْدِيلَ؟، أَوْ تَعَارَضَ كَلَامُهُمْ فِيهِ؟، أَوْ لَمْ يَذْكُرُوهُ؟؛ لَجَوَازِ
كَوْنِهِ ثِقَةً عِنْدَهُ، وَغَيْرِهِ قَدْ أَطْلَعَ عَلَى جَرَحِهِ بِمَا هُوَ جَارِحٌ عِنْدَهُ - أَيِ:
عِنْدَ هَذَا الشَّاهِدِ بِثِقَتِهِ -، وَإِنَّمَا وَثَّقَهُ بِنَاءً عَلَى ظَاهِرِ حَالِهِ، وَلَوْ عَلِمَ
بِهِ لَمَا وَثَّقَهُ. وَأَصَالَةُ عَدَمِ الْجَارِحِ مَعَ ظَهْوَرِ تَرْكِيبَتِهِ غَيْرُ كَافٍ فِي هَذَا
الْمَقَامِ؛ إِذْ لَا بُدَّ مِنَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِ الرِّوَاةِ عَلَى وَجْهِ يَظْهَرُ بِهِ أَحَدُ
الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْجَرَحِ، أَوْ التَّعْدِيلِ، أَوْ تَعَارُضِهِمَا حَيْثُ يُمْكِنُ، بَلْ
إِضْرَابِهِ عَنْ تَسَمِّيَتِهِ مُرِيبٌ فِي الْقُلُوبِ.

نَعَمْ، يَكُونُ ذَلِكَ الْقَوْلُ مِنْهُ تَرْكِيبَةً لِلْمَرْوِيِّ عَنْهُ حَيْثُ يَقْصِدُهُ بِقَوْلِهِ:
حَدَّثَنِي الثِّقَةُ؛ إِذْ يَقْصِدُ بِهِ مُجَرَّدَ الْإِخْبَارِ مِنْ غَيْرِ تَعْدِيلٍ، فَإِنَّهُ قَدْ يُتَجَوَّزُ
فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الشَّهَادَةِ^(٢).

(١) يُلاحظ: الكافي: ج ٧/ ص ٣٨٦/ ح ٦. وتهذيب الأحكام: ج ٥/ ص ١٧٢/
ح ٥٧٨.

(٢) الرعاية في الدراية: ص ٢٠٠. ويُلاحظ: الرسائل الرجالية، للكلباسي: ج ١/ ص ١٣٦.

وقيل: لا - وهو الراجح - لا لأن «حصول الظن منه ظاهر». واحتمال كونه في الواقع مقدوحاً لا يمنع الظن^(١)؛ لقيامه على الانسداد، وقد عرفت عدم تماميته، بل لكونه خبر ثقة، وظاهره الإخبار عن حاله واقعاً لا عنده.

الثاني: عود التوثيق: مما يرد في تراجم الرواة ذكر غيرهم فيها؛ لمناسبة اقتضته، ثم يذكر بعد ذلك بعض متعلقات الكلام، كالنص على التوثيق، نحو قول النجاشي: «الحسن بن علي بن النعمان، مولى بني هاشم، أبوه علي بن النعمان الأعلم، ثقة، ثبت»^(٢)، فهل يعود لصاحبها، أو لمن ذكر بالتبع، أو أنه لا أصل يُعين شيئاً من ذلك، فيتوقف فيها؟.

بنى جمع على رجوعه لصاحب الترجمة؛ إذ هو الظاهر بعد كونه هو المقصود بالأصالة، وأن إرجاعها إلى غيره خلاف الظاهر جداً^(٣)، مضافاً إلى أنه يلزم عدم بيان حاله، وعلى تقدير عوده إلى المذكور بالتبع يلزم توثيقه في غير ترجمته لو كانت له ترجمة وساكنة عن حاله. وتكراره لو كانت ناطقة به، والتأسيس أولى من التأكيد^(٤). وأن توثيق

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال: ص ٣٠.

(٢) رجال النجاشي: ص ٤٠ / رقم ٨١.

(٣) يُلاحظ: مُعجم رجال الحديث: ج ٢/ ص ١٥٣. وج ٣/ ص ١٧٤. وج ٥/ ص ٣٧٦.

(٤) مناهج الأحكام: ٧٤٧-٧٤٨. والحدائق الناضرة: ج ٨/ ص ١٢٠. ويُنظر: الرسائل الرجالية، للكلباسي: ج ١/ ص ١٥٩، وص ١٦٦-١٦٧.

غير صاحب الترجمة فيها قليل، بل قِيلَ: بُدِّرَتْه^(١).

وبنَى آخرون على رجوعه إلى غيره؛ لقُرْبِهِ، ولمجيئها لغيره صراحةً. واللوازم المذكورة مدفوعة^(٢).

وبنَى ثالث على التوقف في ذَلِكَ، وأنَّ العبارة مُحتملةٌ للأمرين إلاً إذا قامت قرينةٌ على أحدهما، خصوصاً بعد ظهور بعضها في رجوعها لغيره، وأنَّ كلمات أرباب الرجال لم يراع فيها كثيراً ممَّا كان ينبغي مراعاته ورعايته^(٣).

الثالث: لو وصِفَ الرواي بالكذب، أو الصدق في موضع هل ينفي الأول وثاقته، ويُثبِتُ الثاني؟.

قِيلَ: لا ملازمة؛ لأنَّ (ظهور الكذب أحياناً لا ينافي حسن الرَّجُل؛ فإنَّ الجواد قد يكبو)^(٤). وأنَّ التصديق في قضية شخصيَّة لا يقتضي ثبوت الحُسن فضلاً عن الوثاقة^(٥).

وقيل: نعم - وهو الراجح -؛ لأنَّ ثبوت كذبه في الرواية في مورد يمنع من الوثوق به في غيرها، وأنَّ التصديق - خصوصاً إذا كان من

(١) مشرق الشمسين: ص ٢٧٧.

(٢) يُلاحظ: الرسائل الرَّجاليَّة، للكلباسي: ج ١/ ص ١٦٨، ص ١٧٠.

(٣) يُلاحظ: رجال النجاشي: ص ٣٣٩/ رقم ٩٠٦، ومُعجم رجال الحديث: ج ١٧/

ص ٢٢٠-٢٢١. والرسائل الرَّجاليَّة، للكلباسي: ج ١/ ص ١٦٨، و ص ١٧٠.

(٤) مُعجم رجال الحديث: ج ٢/ ص ١١٣، ويُلاحظ: ج ١١/ ص ١٣٢.

(٥) مُعجم رجال الحديث: ج ٨/ ص ٨٥، ويُلاحظ أيضاً: ج ٨/ ص ١٥٨. وج ١٢/

ص ٤٢.

الإمام (عليه السلام) - صريح في الأمانة في النقل.

المبحث الثالث: تجميع القرائن.

قيل: إن تجميع القرائن التي تُبين حال الراوي - من طبيعة رواياته، وكُتبه، ومن روى عنه وعنهم، وأوصافه الأخرى، ككونه فاضلاً، أو أديباً، وبعض ما لم يتم من الطرق العامة - مما يُسهم في معرفتها. ويظهر من بعض الأعلام عدم البناء عليه مُطلقاً؛ لأنَّ ضمَّ ما لا يفيد الاعتبار لبعضه لا يُنتجه.

ومن آخر البناء مُطلقاً - وهو الراجح -؛ لأنَّها تُفيده بمرتبة، وإن لم تُفده تاماً، وضمُّها يوجب شدتها حتَّى يحصل الوثوق به، ورُبَّما أوجبت الرجحان على تضعيفه.

ومن ثالث التفصيل بين من ضُعفَ وغيره مع إعمالها في الأخير دون الأوَّل؛ لتقدِّيم الجرح على التعديل.

الفصل الثاني

طرق الجرح والتعديل العامة

المبحث الأول: كون الراوي مِمَّن روى عن أبي عبد الله عليه السلام.
قيل: إنَّ كون الراوي مِمَّن روى عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام يدلُّ على وثاقته؛ لقول الشيخ المفيد رحمته الله: «إنَّ أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواة عنه من الثقات، على اختلافهم في الآراء والمقالات، فكانوا أربعة آلاف رجل»^(١)، ونقله غيره عنه^(٢). والمذكور منهم في الأصول الرجالية دون ذلك.

قال صاحب الوسائل رحمته الله: «ولو قيل ب... توثيق أصحاب الصادق عليه السلام إلَّا من ثبت ضعفه لم يكن بعيداً؛ لأنَّ المفيد في الإرشاد، وابن شهر آشوب في معالم العلماء^(٣)، والطبرسي في إعلام الوري

(١) الإرشاد: ج ٢/ ص ١٧٩.

(٢) مناقب آل أبي طالب، لابن شهر آشوب: ج ٣/ ص ٣٧٢، وإعلام الوري بأعلام الهدى، للطبرسي: ج ١/ ص ٥٣٥، وكشف الغمة في معرفة الأئمة، للآربلي: ج ٢/ ص ٣٧٩.

(٣) لم يذكرهم ابن شهر آشوب «ره» في كتابه (معالم العلماء)، بل ذكرهم في كتابه (مناقب آل أبي طالب).

قد وثّقوا أربعة آلاف من أصحاب الصادق (عليه السلام)، والموجود منهم في جميع كُتب الرجال والحديث لا يبلغون ثلاثة آلاف^(١)»^(٢).

ويدفعه: أن لا وثوق بتوثيقات الشيخ المفيد (رحمته الله)؛ فإنه كثيراً ما يوثق من ليس له أهلية التوثيق، كما يشهد له ملاحظة أحوال من وثقهم^(٣)، وغيره لم يوثقوهم، بل ظاهرهم نقل عبارته. وعلى تقديره فهم متأخرون وقد عرفت الموقف من حجية قولهم.

مع أنه إن أريد أنهم جميعاً بالعدد المذكور وثقات فهي أشبه بدعوى عدالة الصحابة، وتنافي تضعيف جملة منهم، واستحالة وثاقهم عادة على الصفة المذكورة.

وإن أريد أنهم أكثر من ذلك، والثقات منهم بالعدد المذكور، فلا سبيل لتحديد^(٤)هم.

المبحث الثاني: كون الراوي ممن روى عنه أصحاب الإجماع.

قيل: إن كون الراوي ممن روى عنه أحد أصحاب الإجماع بطريق معتبر إليه يوجب وثاقته؛ لما نقله الكشي (رحمته الله) من إجماع الطائفة على تصحيح ما يصح عن جماعة عرفوا بأصحاب الإجماع، قائلاً: «أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب

(١) بل فقط من ذكرهم الشيخ في رجاله كانوا ثلاثة آلاف وثمانية.

(٢) أمل الآمل: ج ١/ ص ٨٣.

(٣) يُلاحظ: استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: ج ٣/ ص ٢٩٥، و ٤٥٠.

(٤) يُلاحظ: مُعجم رجال الحديث: ج ١/ ص ٥٥-٥٦.

الفصل الثاني: طرق الجرح والتعديل العامة (٤٣)

أبي جعفر عليه السلام، وأبي عبد الله عليه السلام، وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأولين ستة: زرارة، ومعروف بن خربوذ، وبريد، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي، قالوا: وأفقه الستة زرارة، وقال بعضهم: مكان أبي بصير الأسدي أبو بصير المرادي، وهو ليث بن البختری^(١).

و«أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح من هؤلاء، وتصديقهم لما يقولون، وأقروا لهم بالفقه، من دون أولئك الستة الذين عددناهم وسمّيناهم، ستة نفر: جميل بن درّاج. وعبد الله بن مُسكان، وعبد الله بن بُكير، وحمّاد بن عيسى، وحمّاد بن عثمان، وأبان بن عثمان»^(٢).

و«أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء، وتصديقهم، وأقروا لهم بالفقه، والعلم: وهم ستة نفر آخر دون الستة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، منهم: يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى، بيّاع السابري، ومحمد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمد بن أبي نصر. وقال بعضهم: مكان الحسن بن محبوب الحسن بن علي بن فضال، وفُضالة بن أيوب، وقال بعضهم: مكان ابن فضال عثمان بن عيسى»^(٣).

بدعوى: أنّ مفاد الإجماع هو حكم الطائفة بصحة الخبر الذي صحّ سندُهُ إلى أحدهم ممّا يقتضي وثاقة الراوي الواقع بعدهم.

(١) اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج ٢/ ص ٧٠٥/ رقم ٤٣١.

(٢) اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج ٢/ ص ٦٧٢/ رقم ٧٠٥.

(٣) اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج ٢/ ص ٨٣٠/ رقم ١٠٥٠.

ويدفعه: إنَّ التصحيح المذكور قُدِّمائي، وهو لا يقتضي الوثاقة بخلاف المتأخري، وعطف التصديق عليه تفسيري، ومزيتهم فيه الإجماع.

نعم، هو يدلُّ على وثاقة المذكورين فيه بتقريب: أنَّ دعوى الإجماع إمَّا تكشف عن وجوده في الواقع، أو عن توثيق أحد المُتقدِّمين كما يشهد له نقله وقوع الخلاف من بعضهم في ذكر بعض مكان بعض، أو عن شهادة ناقله بمضمونه، والجميع ينتجها.

وهل يتمُّ ذلك في دعوى الإجماع من المتأخرين، كابن طاووس في حقِّ إبراهيم بن هاشم^(١)؟.

قيل: نعم؛ للوجه الثاني^(٢).

وقيل: لا؛ لاحتمال نشوءه من مبانٍ اجتهادية^(٣). وهو الراجح.

ثمَّ أنَّ الظاهر أنَّ دلالة الإجماع الذي نقله الكشي رحمه الله على وثاقة المذكورين قدرٌ مُتيقن، ثمَّ يقع الخلاف في دلالة على ما هو أزيد من ذلك، وهل أنَّه تصحيح للرواية التي صحَّت إليهم بغض النظر عن حال من بعدهم كما في مثل روضة المُتقين^(٤)، أو الحُكم باعتبار من يقع بعدهم في الأسانيد الصحيحة إليهم كما يظهر من المدارك^(٥)؟.

(١) يُلاحظ: فلاح السائل: ص ١٥٨.

(٢) يُلاحظ: مُعجم رجال الحديث: ج ١/ ص ٤٥.

(٣) يُلاحظ: دروس تمهيدية في القواعد الرجالية: ص ١٥٤. (القسم الثاني)

(٤) روضة المُتقين: ج ١/ ص ٣٠.

(٥) مدارك الأحكام: ج ٨/ ص ٤٧-٤٨.

المبحث الثالث: كون الراوي مِمَّن روى عنه أحد المشايخ الثلاثة.

قِيلَ: إِنَّ رَوَايَةَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، وَابْنِ نَظَيْطٍ، وَصَفْوَانَ عَنْ رَاوٍ بِسَنَدٍ مُعْتَبَرٍ إِلَيْهِمْ تَدُلُّ عَلَى وَثَاقَتِهِ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخِ رحمته الله فِي الْعُدَّةِ: «وَإِذَا كَانَ أَحَدُ الرَّاويَيْنِ مُسْنَدًا، وَالْآخَرُ مُرْسَلًا نُظِرَ فِي حَالِ الْمُرْسَلِ، فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُرْسَلُ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ مَوْثُوقٍ بِهِ، فَلَا تَرْجَحُ لَخَبَرِ غَيْرِهِ عَلَى خَبَرِهِ، وَلَا جُلْ ذَلِكَ سَوْتِ الطَّائِفَةِ بَيْنَ مَا يَرْوِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَيْرٍ، وَصَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ الثَّقَاتِ الَّذِينَ عَرَفُوا بِأَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ، وَلَا يَرْسَلُونَ إِلَّا عَمَّنْ يَوْثُقُ بِهِ وَبَيْنَ مَا أَسَنَدَهُ غَيْرُهُمْ، وَلِذَلِكَ عَمِلُوا بِمَراسيلِهِمْ إِذَا انفردوا عَنْ رَوَايَةِ غَيْرِهِمْ»^(١).

بَدَعُوهُ: أَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي مَعْرِفَتِهِمْ بِالرَّوَايَةِ عَنْ الثَّقَاتِ دُونَ غَيْرِهِمْ. وَبَكُونَهَا بِسَنَدٍ مُعْتَبَرٍ إِلَيْهِمْ يُحَرِّزُ ذَلِكَ.

وَمَا قِيلَ: مِنْ عَدَمِ وَجُودِ الْإِجْمَاعِ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ، وَأَنَّهُ حَدَسَ لَوْجَهُ إِجْمَاعَ الْكَشِيِّ، وَعَدَمِ الطَّرِيقِ لِإِحْرَازِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحِهِمْ مَعَ فَقْدِهِ، وَرَوَايَتِهِمْ عَنِ الْمُضْعَفَيْنِ، وَرَدَّهُ لَجُمْلَةٍ مِنْ مَراسيلِهِمْ فِي التَّهْذِيبِينَ، وَأَنَّ رَوَايَتَهُمْ كَذَلِكَ لَيْسَ امْتِيَازًا خَاصًّا بِهِمْ.

يَدْفَعُهُ: عَدَمُ تَوْفُرِ كُتُبِ السَّابِقِينَ لَيْتَسْنَ الْمُدَّعَى الْمَذْكُورَ مَعَ إِشَارَةٍ فِي النَّجَاشِيِّ إِلَيْهِ، وَالْحَمَلُ عَلَى الْحَدَسِ خِلَافَ أَصَالَةِ الْحَسَنِ فِي الْإِخْبَارِ خُصُوصًا مَعَ تَوْفُرِ مَصَادِرِ الرِّجَالِ وَالْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ عِنْدَهُ،

(١) الْعُدَّةُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ: ج ١/ ص ١٤٥.

مُضافاً لعدم الشاهد عليه، وعدم حصر الإحراز بالتصريح، والرواية عن المُضعفين غاية ما تقتضيه تعارض الجرح والتعديل فيهم، وردّه مراسيلهم لا يبعدُ أنّه كان قَبْلَ تحصيله؛ للإحالة عليهما فيها، وامتيازهم الإجماع.

المبحث الرابع: كون الرواي مِمَّن روى عنه من قِيلَ في حقّه: إنّهُ يروي عن الثقات.

جُملة من الرواة قِيلَ: إنّهم يروون عن الثقات، أو أنّهم عُرفوا بالتشدّد في أمر الرواية.

منهم: الطّاطري؛ لقول الشّيخ رحمه الله: «عليّ بن الحسن الطّاطري الكوفي، كان واقفياً شديداً العناد في مذهبه، صعب العصبية على من خالفه من الإمامية. وله كُتُب كثيرة في نُصرة مذهبه، وله كُتُب في الفقه، رواها عن الرّجال الموثوق بهم، وبرواياتهم»^(١).

وهو ظاهرٌ في وثاقة من روى عنه في كُتبه الفقهيّة، وتُحرز برواية الشّيخ رحمه الله عنها في التهذيب.

ويدفعه: احتمال كون العطف بمعنى (أو)^(٢)، بل قِيلَ: إنّهُ لا جدوى فيه عملاً^(٣).

(١) الفهرست: ص ١٥٦ / رقم ٣٩٠.

(٢) بحوث في مباني علم الرّجال: ص ١٥٠.

(٣) يُلاحظ: مُعجم رجال الحديث: ج ١ / ص ٢٥١-٢٥٢، وقبسات من علم

الرّجال: ج ١ / ص ١٣٠.

الفصل الثاني: طرق الجرح والتعديل العامة (٤٧)

ومنهم: جعفر بن بشير، والزعفراني؛ لقول النجاشي رحمته فيهما: «روى عن الثقات، ورووا عنه»^(١).

ويدفعه: أن العبارة غير حاصرة، وغايتها كثرة ذلك^(٢)، ولذا اكتفت روايتهما بالضعفاء. نعم، ربّما تُخرَج مؤيداً.

ومنهم: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري؛ لما عُرِفَ به من عدم روايته عن جماعة من الرواة - وفيهم الأجلّاء -؛ لمحدور قدره فيهم، كالحسن بن محبوب؛ لاتهامه في روايته عن أبي حمزة الثمالي^(٣). والحسن بن خرزاذ الذي قيل: إنّه غلا في آخر عمره^(٤). وأحمد بن محمد بن خالد البرقي، وقد أخرج من قُوم؛ لأخذه من كُُلِّ أحدٍ على طريقة الاخباريين^(٥)، وسهل بن زياد الأدمي؛ لاتهامه بالغلو والكذب^(٦). ومحمد بن عليّ الصيرفي أبي سُمينة؛ لاشتهاره بالغلو والكذب^(٧).

وهذه المواقف منه تكشف عن دقته في أمر الرواية، وكفه عن من لا يُدّاق فيها، ممّا يدلُّ على عدم روايته عن غير الثقات، ويؤيد ذلك قول

(١) رجال النجاشي: ص ١١٩ / رقم ٣٠٤، وص ٣٤٥ / رقم ٩٣٣.

(٢) مُعْجَم رجال الحديث: ج ٨ / ص ١٩.

(٣) اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج ٢ / ص ٧٩٩ / رقم ٩٨٩.

(٤) رجال النجاشي: ص ٤٤ / رقم ٨٧. واختيار معرفة الرجال (رجال الكشي):

ج ٢ / ص ٧٩٩ / رقم ٩٨٩.

(٥) رجال ابن الغضائري: ص ٣٩ / رقم ١٠.

(٦) رجال النجاشي: ص ١٨٥ / رقم ٤٩٠.

(٧) رجال النجاشي: ص ٣٣٢ / رقم ٨٩٤.

الصدوق رحمته الله: «وكان أحمد بن محمد بن عيسى في فضله، وجلالته يروي عن أبي طالب عبد الله ابن الصلت القمي - رحمته الله -»^(١).
ويدفعه: - بعد ملاحظة روايته عن الضعفاء بل عمن عُرِف بالضعف -، أنه من المتقدمين الذين تصحُّ الرواية عندهم، وأنَّ ضعف من رَووا عنه.

المبحث الخامس: كون الراوي مِمَّن روى عنه بنو فضال.

قيل: إنَّ رواية بني فضال - الحسن وأبناؤه الثلاثة، أو الإثنين، وهم فطحية لهم مؤلفات مُتداولة بين الشيعة - عن راوٍ تدلُّ على وثاقته؛ لِمَا روي عن الإمام العسكري عليه السلام فيهم من قوله: «خذوا بما رَووا وذروا ما رَأَوْا»^(٢). بل قيل: إنَّها من أوثق أمارات الوثاقة^(٣).
ويدفعه: بعد الغُصَّ عن سنده، غاية ما يدلُّ عليه أنَّ فساد العقيدة لا يمنع من العمل بالخبر^(٤).

وبذلك يظهر عدم تمامية ما ذهب إليه بعض الأعلام من جعله وجود أحد بني فضال في سند الحديث من قرائن صحَّته، وبغض النظر

(١) كمال الدِّين وتمام النعمة: ص ٣١ (المُقدِّمة).

(٢) الغيبة، للشيخ: ص ٤١٠-٤١١/ح ٣٥٥.

(٣) خاتمة مُستدرك الوسائل: ج ٥/ص ٢٤٩.

(٤) يُلاحظ: الرسائل الرَّجالية، للكلباسي: ج ٢/ص ١٥٦. ومُعجم رجال الحديث:

ج ١/ص ٢٧٢.

عن أحوال من قبلهم، أو بعدهم فيه^(١).

المبحث السادس: كون الرواي وارداً في أسانيد كامل الزيارات.

قيل: إن ورود راوٍ في أسانيد كتاب كامل الزيارات يدل على وثاقته؛ لأنَّ مُصنِّفه ابن قولويه - الثقة الجليل الفقيه - وثق جميع الرواة الواردين في أسانيده بقوله في مُقدِّمته: «وجمعتُ عن الأئمة صلوات الله عليهم أجمعين» من أحاديثهم، ولم اخرج فيه حديثاً روي عن غيرهم إذا كان فيما رويانا عنهم من حديثهم «صلوات الله عليهم» كفاية عن حديث غيرهم، وقد عَلِمْنَا إِنَّا لَا نَحِيطُ بِجَمِيعِ مَا روي عنهم في هذا المعنى، ولا في غيره، لكنَّ ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا «رحمهم الله برحمته»، ولا أخرجتُ فيه حديثاً روي عن الشُّذَّاذ من الرِّجال، يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم^(٢).

بدعوى: أنَّها واضحة الدلالة على أنَّه لا يروي في كتابه رواية عن معصوم عليه السلام إلا وقد وصلت إليه من جهة الثقات من أصحابنا «رحمهم الله»^(٣)، وهو من المُتقدِّمين وقد عرفت حُجَّة قولهم.

(١) يُلاحظ: كتاب الصلاة، للشيخ الأنصاري «ره»: ج ١/ ص ٨٢، ج ٢/ ص ٥٧٥، ٥٧٦، وكتاب النكاح: ص ٣٠٩، ٤٧٤، وكتاب المكاسب: ج ٤/ ص ٣٦٦-٣٦٧.

(٢) كامل الزيارات: ص ٣٧.

(٣) يُلاحظ: مُعجم رجال الحديث: ج ١/ ص ٥٠.

ويدفعه: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَرْبَعَةَ أَحْتِمَالَاتٍ فِي مَرْجِعِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ:
(يُؤْثِرُ ذَلِكَ عَنْهُمْ)، وَفِي الْمُرَادِ مِنْ مَفْرَدَةِ (الْمَذْكُورِينَ).

الأول: أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ رَاجِعًا إِلَى الشُّذَّازِ، وَالْمُرَادُ مِنَ
(الْمَذْكُورِينَ) هُوَ أَصْحَابُنَا الثَّقَاتِ، فَيَكُونُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ: أَنَّ ابْنَ
قَوْلِيهِ لَا يُخْرِجُ حَدِيثًا يُنْقَلُ عَنِ الشُّذَّازِ إِذَا كَانَ النَّاقلُ لَهُ غَيْرُ أَصْحَابِنَا
الثَّقَاتِ المشهورين بالحديث والعلم.

وَلَا زِمَهُ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْحَدِيثَ الْخَالِيَّ مِنَ الشُّذَّازِ (المجاهيل
والمُضْعَفِينَ) كُلُّ رَوَاتِهِ ثَقَاتٌ، حَتَّى مَشَايخِهِ الْمُبَاشِرِينَ الَّذِينَ لَمْ
يُذَكِّرُوا بِجَرَحٍ، أَوْ تَعْدِيلٍ.

وَالْآخَرُ: أَنَّ الْحَدِيثَ الْحَاوِيَ عَلَى الشُّذَّازِ فِي كِتَابِهِ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ
قَدْ نَقَلَهُ عَنْ أَصْحَابِنَا المشهورين بالحديث والعلم، وَمَقْتَضَى ذَلِكَ
الشَّهَادَةُ بِوَثَاقَةِ مَشَايخِهِ الْمُبَاشِرِينَ الْمَجْهُولِينَ فِيمَا لَوْ كَانُوا فِي طَرِيقِ
فِيهِ شَاذٍ، وَخَالَ مِنْ المشهورين بالحديث والعلم قَبْلَ ذِكْرِ الشَّاذِّ.

وَعَلَى هَذَا الْإِحْتِمَالِ تَقْتَضِي عِبَارَتِهِ تَوْثِيقَ مَشَايخِهِ الْمُبَاشِرِينَ فِي
الْحَالِ الْمَذْكُورِ فَقَطْ.

الثاني: أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ رَاجِعًا إِلَى أَصْحَابِنَا، وَالْمُرَادُ مِنَ
(الْمَذْكُورِينَ) هُوَ الشُّذَّازُ، وَمَا بَعْدَهُ صِفَةٌ لَهُ، فَيَكُونُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ:
أَنَّ ابْنَ قَوْلِيهِ رحمه الله لَمْ يَنْقُلْ فِي كِتَابِهِ حَدِيثًا عَنْ أَصْحَابِنَا الثَّقَاتِ
عَنِ الشُّذَّازِ.

وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ تَقْتَضِي عِبَارَتِهِ وَثَاقَةً كُلِّ رَاوٍ وَرَدَ فِي

أسانيد كتابه^(١).

الثالث: أن يكون الضمير راجعاً إلى الأئمة عليهم السلام، والمُراد من (المذكورين) أحد أمرين:

إمّا الشُّذَّاذ، فيكون معنى الجملة: أن ابن قولويه رحمته الله لم ينقل في كتابه حديثاً عن الأئمة عليهم السلام قد رواه الشُّذَّاذ من الرِّجال. ويترتب عليه وثاقة جميع الرواة الواردين في أسانيد كتابه.

وإمّا أصحابنا الثقات، فيكون معنى الجملة: أن ابن قولويه رحمته الله لم ينقل في كتابه حديثاً عن الأئمة عليهم السلام قد رواها أصحابنا غير المشهورين بالحديث والعلم. ويترتب عليه أن عبارته لا تقتضي وثاقة أي راوٍ لا مشايخه المباشرين، ولا غيرهم، وإنما تقتضي أنه أخرج أحاديث كتابه عن أصحابنا المشهورين بالحديث والعلم، وهم ربّما يكونون مشايخه المباشرين، وربّما غيرهم.

وهو ما يظهر من بعض الأعلام حيث قال: إن «مفادها أنه لم يورد في كتابه روايات الضُّعفاء والمجروحين، إذا لم يكن قد أخرجها الرِّجال الثقات المشهورون بالحديث والعلم، المُعَبَّر عنهم بِنُقَاد الأحاديث كمحمّد بن الحسن بن الوليد، وسعد بن عبد الله، وأضرابهما، وأمّا لو كان قد أخرجها بعض هؤلاء سواء كانوا من مشايخه، أو مشايخ مشايخه فهو يعتمدها، ويوردها في كتابه، فكأنّه «قُدّس سرّه» يكتفي في الاعتماد على روايات الشُّذَّاذ من الرِّجال - على حدّ تعبيره - بإيرادها

(١) يلاحظ: مشايخ الثقات: ص ١٢٢.

من قبل بعض هؤلاء الأعاضم من نُقَّاد الأحاديث^(١).

ويؤيده وصفه لشيخه أبي الحسين بلا الناقد^(٢).

والظاهرُ تماميةُ الأوَّل؛ لعود الضمير فيه للأقرب، ومحافظةً على ظهور العبارة في التوثيق مع سلامته ممَّا يرد على الآخرين؛ إذ يردُّ على الثاني، والأوَّل من الثالث وقوع روايته عن المجهولين والمُضعفين، ومن لا سبيل إلى رفع جهالته.

ويرد على الثاني من الثالث ورود أسانيد خالية من المشهورين بالحديث والعلم مع احتوائها على الشُّذَّاذ من الرجال، منها ما رواه بقوله: «حدَّثني حكيم بن داود بن حكيم، عن سلمة بن الخطاب، قال: حدَّثني علي بن سيف، قال: حدَّثني الطفيل بن مالك النخعي، قال: حدَّثني إبراهيم بن أبي يحيى المدني، عن صفوان بن سليم، عن أبيه، عن النبي «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»...»^(٣).

و«حدَّثني أبو الفضل محمَّد بن أحمد بن سليمان، عن موسى بن محمَّد بن موسى، عن محمَّد بن محمَّد [بن] الأشعث، قال: حدَّثنا أبو الحسن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر، قال: حدَّثنا أبي، عن أبيه، عن جده جعفر بن محمَّد، عن أبيه، عن علي بن الحسين (عليه السلام)،

(١) قاعدة لا ضرر ولا ضرار، للسيد السيستاني «دام ظله»: ص ٢١.

(٢) كامل الزيارات: ص ١٣١/ح ٨، ص ١٤٢/ح ٢، ص ١٥٣/ح ١٥، ص ١٦٠/ح ٢، ص ١٦١/ح ٣.

(٣) كامل الزيارات: ص ٤٥/ح ١١.

قال: قال رسول الله ﷺ^(١).

و«حدّثني أبو عليّ أحمد بن عليّ بن مهدي، قال: حدّثني أبي عليّ بن مهدي بن صدقة الرقيّ، قال: حدّثني عليّ بن موسى عليه السلام^(٢)، وغيرها^(٣).

المبحث السابع: كون الراوي وارداً في أسانيد تفسير القميّ.

قيل: إنّ ورود راوٍ في أسانيد تفسير عليّ بن إبراهيم القميّ الثقة الجليل إلى المعصوم عليه السلام يدلّ على وثاقته؛ لما ذكره في مقدّمته من توثيق جميع رواة أسانيد بقوله: «ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم»^(٤).

بدعوى: «أنّ عليّ بن إبراهيم يُريدُ بما ذكره إثبات صحّة تفسيره، وأنّ رواياته ثابتة، وصادرة من المعصومين عليه السلام، وأنها انتهت إليه بوساطة المشايخ، والثقات من الشيعة. وعلى ذلك فلا موجب لتخصيص التوثيق بمشايخه الذين يروي عنهم عليّ بن إبراهيم بلا واسطة كما زعمه بعضهم»^(٥).

(١) كامل الزيارات: ص ٤٦/ح ١٧.

(٢) كامل الزيارات: ص ٩٢/ح ١.

(٣) يلاحظ: كامل الزيارات: ص ١١٢/ح ٢. وص ١١٦/ح ١١.

(٤) تفسير القميّ: ج ١/ص ٤.

(٥) معجم رجال الحديث: ج ١/ص ٤٩.

بتقريب كون عطف الثقات على المشايخ تفسيري^(١).

وعدم توثيق مشايخه المباشرين بناءً على كون العطف للمُغايرة مدفوعٌ ببعده.

ويدفعه: ضعف طريق النسخة بأبي الفضل، وتعويضه بآخر مُتوقف على إحراز كونه للنسخة لا للعنوان، وأنها هي المُتداولة في عصرنا. وعلى تقديره، فعدم ثبوت كون المُقدِّمة له، للتصريح باسمه بعدها، بل وعدم الوثوق بخلوه من الدس؛ للرجوع إليه بعد النقل عن غيره، وابتداء السند بمن لا يروي عنه، وعدم مطابقتها المنقول في المصادر عنه.

وعلى تقديره، فمنع ظهورها في توثيق روايتها، بل هي في بيان الوثوق بمروياتها^(٢)، وأنه تصحيح قُدماي لا يقتضي وثاقة الراوي. والقول: بأنَّ مُستنده وثاقة روايتها. يُعده وجود الرواية عن رجلٍ، أو عن بعضٍ، أو عن معلوم الضعف كابن أكرم^(٣).

المبحث الثامن: كون الراوي من مشايخ النجاشي المباشرين.

قيل: إنَّ كون الراوي من مشايخ النجاشي (الرجالي المعروف) يدلُّ على وثاقته؛ لما ظهر منه في تراجم جملة من مشايخه من تحرُّزه

(١) يُلاحظ: خاتمة المُستدرك: ج ٤ / ص ٣٤.

(٢) يُلاحظ: تفاصيل ذلك في كتاب وسائل الإنجاب الصناعي: ص ٦٥١، وما بعدها.

(٣) يُلاحظ: دروس تمهيدية في القواعد الرجالية: ج ٢ / ص ١٧٨-١٧٩.

عن الرواية عن غير الثقات منهم^(١)، قال في الجوهرى: «كان سمع الحديث، وأكثر، واضطرب في آخر عمره... رأيتُ هذا الشيخ، وكان صديقاً لي ولوالدي، وسمعتُ منه شيئاً كثيراً، ورأيتُ شيوخنا يضعفونه، فلم أرو عنه شيئاً وتجنبته، وكان من أهل العلم، والأدب القوي، وطيب الشعر، وحسن الخط، رحمه الله وسامحه، ومات سنة إحدى وأربعمائة»^(٢).

وفي العقري: «كثير السماع، ضعيفٌ في مذهبه، رأيتُه بالكوفة وهو مجاورٌ، وكان يروي كتاب الكليني عنه، وكان في هذا الوقت علواً، فلم أسمع منه شيئاً»^(٣).

وفي الشيباني: «كان سافر في طلب الحديث عُمره، أصله كوفيٌّ، وكان في أول أمره ثباتاً ثم خلط، ورأيتُ جُلَّ أصحابنا يغمزونه ويضعفونه... رأيتُ هذا الشيخ وسمعتُ منه كثيراً، ثم توقفتُ عن الرواية عنه، إلا بواسطة بني وبينه»^(٤).

بل استغرب من رواية مشايخه الثقات عن غيرهم، قائلاً في الفزاري: «كان ضعيفاً في الحديث، قال أحمد بن الحسين: كان يضع الحديث وضعاً، ويروي عن المجاهيل، وسمعتُ من قال: كان أيضاً فاسد المذهب والرواية، ولا أدري كيف روى عنه شيخنا النبيل

(١) يُلاحظ: مُعجم رجال الحديث: ج ١ / ص ٥٠.

(٢) رجال النجاشي: ص ٨٥-٨٦ / رقم ٢٠٧.

(٣) رجال النجاشي: ص ٧٤ / رقم ١٧٨.

(٤) رجال النجاشي: ص ٣٩٦ / رقم ١٠٥٩.

الثقة أبو عليّ ابن همام، وشيخنا الجليل الثقة أبو غالب الزراري رحمهما الله»^(١).

ويؤيده وصفه لمشايعه بـ(الثقات) في ترجمة ابن الجُنيد^(٢). وما قيل: من أن ذلك غاية ما يدلُّ عليه، هو عدم روايته عمَّن ثبت ضعفه، لا أنه لا يروي إلا عمَّن ثبت وثاقته عنده. وعلى تقديره، فهو في طريقه للنسخ لا لعناوينها.

يردُّه: أن «الظاهر من قوله: (ورأيت جُلَّ أصحابنا...)». أن الرؤية أُخِذَتْ طريقاً إلى ثبوت الضعف، ومعناه أنه لا يروي عن الضعيف بلا واسطة، فكلُّ من روى عنه فهو ليس بضعيف، فيكون ثقة لا محالة. وبعبارة واضحة: إنه فرَّع عدم روايته عن شخص برؤيته أن شيوخه يضعفونه، ومعنى ذلك أن عدم روايته عنه مُرتَّب على ضعفه، لا على التضعيف من الشيوخ، ولعلَّ هذا ظاهر»^(٣).

كما أن اعتماده على المجهول، أو المُهمَل واسطةً بينه وبين المذكورين فراراً من المطر إلى الميزاب. مع أن معاشرته لهم لا تُبقيهما عادةً. كما أنه صرَّح في غير موضع بكونها للنسخ، مع صدق الرواية على كلِّ حال.

وهم أكثر من أربعين رجلاً على ما ذكره بعض الأعلام رحمه الله^(٤).

(١) رجال النجاشي: ص ١٢٢ / رقم ٣١٣.

(٢) رجال النجاشي: ص ٣٨٨.

(٣) مُعْجَم رجال الحديث: ج ١ / ص ٥١.

(٤) مُعْجَم رجال الحديث: ج ٢ / ص ١٦٧.

كما لا يחדش بذلك روايته عن بعضهم مباشرة^(١)؛ لكونها ليست بصيغة (حدثنا أو أخبرنا) التي استعملها مع الثقات من مشايخه، بل بمثل: (قال، وروى، وزعم)، وهي مجرد حكاية لكلامهم، ومعه يُسَدُّ بابُ غفلته^(٢).

المبحث التاسع: كون الراوي وارداً في سند محكوم بصحته.

قِيلَ: إِنَّ ورودَ راوٍ في سَنَدِ حَكَمِ الْمُتَقَدِّمُونِ بِصَحَّتِهِ كَالْمُفِيدِ رَحِمَهُ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْجُمْلِ^(٣)، أَوِ الْمُتَأَخَّرُونَ؛ كَالْعَلَامَةِ فِي الْخُلَاصَةِ^(٤)، يَدُلُّ عَلَى وثاقته؛ إِذْ لَا مَعْنَى لَصَحَّةِ السَّنَدِ لَوْلَا وثاقة جميع رواته بخلاف التضعيف.

أَوْ أَنَّهُ؛ إِذَا بِاعْتِبَارِ ثُبُوتِ وثاقة رواته، أَوْ بِاعْتِبَارِ اِطْلَاعِ الْحَاكِمِ عَلَى

(١) يُلاحَظ: رجال النجاشي: ص ٣٩ / رقم ٧٩، وص ٥١ / رقم ١٢٢، وص ١٠٩ / رقم ٢٧٨، وص ١٣٢ / رقم ٣٣٩، وص ١٦٦ / رقم ٤٣٩، ٤٤٠، وص ٢٣٤ / رقم ٦٢٠، وص ٢٦٢ / رقم ٦٨٦، وص ٣١٣ / رقم ٨٥٥، ٣٢٨ / رقم ٨٨٨، وص ٣٣٥ / رقم ٨٩٩، وص ٣٦٧ / رقم ١٠٢٥، وص ٣٨١ / رقم ١٠٣٧، وص ٤٢٤ / رقم ١١٣٨.

(٢) مُعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ: ج ٣ / ص ٧٧-٧٨، ترجمة أحمد بن محمد بن عبيد الله بن الحسن الجوهري. وج ١٧ / ص ٢٦٠، ترجمة محمد بن عبد الله بن عبيد الله، أبو المُفَضَّل.

(٣) واقعة الجمل، للشيخ المفيد «ره»: ص ٢٢٦. ويُلاحَظ: مُعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ: ج ١ / ص ٣٣٤.

(٤) خُلَاصَةُ الْأَقْوَالِ: ص ١١٦ / رقم ١٣، و ١١٧ / رقم ١٤، و ٢٨٨ / رقم ٤، وغيرها.

سند آخر رواه الثقات، ولكن الأخير خلاف الظاهر؛ لأن الفرض عدم ظهور سند آخر غير ما علمنا به بعد التتبع، ويعد أن يكون موجوداً ولم نعر عليه، فأنحصر الوجه بحسب الظاهر في الأول، فيكون ثقة. ولا أقل من إفادة كثرته ذلك؛ لبعد الغفلة^(١).

ويدفعه: أن تصحيح المتقدمين يجتمع مع ضعف الراوي، وتصحيح المتأخرين ليس بحجة، خصوصاً مثل العلامة رحمته الله الذي تؤمّل في تصحيحه؛ «لکثرة ما وقع له من الأوهام في توثيق الرجال»^(٢)، وكذا المفيد رحمته الله على ما تقدّمت الإشارة إليه.

المبحث العاشر: كون الراوي من مشايخ الإجازة.

قيل: إن كون الراوي من مشايخ الإجازة يدل على وثاقته. من طرق تحمّل الحديث؛ إما بسماع من الأستاذ، أو قراءة عليه، أو إجازة منه بإعطائه الكتاب إلى التلميذ، وإجازته رواية ما فيه. والأخير هو شيخ الإجازة.

ويُعرف بالنصّ عليه في كُتب الرجال، أو الأسانيد، كابن عبدون^(٣)، والفضل بن الفضل بن العباس الكندي^(٤).

(١) وسائل الأصول، للسيد المُجاهد «ره»، مخطوط: ص ١٣٣.

(٢) استقصاء الاعتبار: ج ٣/ ص ٢٩. ويلاحظ: مُعجم رجال الحديث: ج ٢/ ص ١٤٧.

(٣) رجال الشيخ: ص ٤١٣ / رقم ٥٩٨٨.

(٤) التوحيد، للصدوق: ص ٧٧/ ح ٣٤.

بدعوى: أنهم لا يحتاجون إلى التنصيص على وثاقتهم؛ لما جرت عليه عادة المُصنِّفين من عدم توثيق الشيوخ^(١)، وأنَّ اعتماد المشايخ المُتقدِّمين على النقل عنهم، وأخذ الأخبار، منهم، والتلمُّذ عليهم، يزيد على قولهم في كُتب الرِّجال (فلان ثقة)^(٢)، مع بُعد اتخاذ أولئك الأجلاء الضعيف، أو المجهول شيخاً^(٣).

نعم، اختلفَ في دلالتها على التوثيق المُصطلح، فيكون الحديث من جهته صحيحاً^(٤)، أو بمعنى الأمانة في النقل دون سلامة المُعتقد، فيكون موثقاً^(٥)، أو على المدح الذي يجعله في الحسان^(٦).

كما اختلفَ في جريان ذلك فيهم مُطلقاً، أو في خصوص المشهورين منهم^(٧).

هذا، وقد أُجري ذلك في مشايخ المُحمّدين الثلاثة؛ لوحدة

(١) استقصاء الاعتبار: ج ١/ ص ٦٥، ٧١، ٣٣٤، وج ٢/ ص ٨٧، ١٤٩، وج ٣/ ص ٣٢٥، وغيرها.

(٢) الحقائق الناضرة: ج ٦/ ص ٤٨. ومُصباح الفقيه: ج ٢/ ق ١/ ص ١٢.

(٣) يلاحظ: مُنتقى الجُمان في الأحاديث الصحاح والحسان: ج ١/ ص ٣٩.

(٤) مُصباح الفقيه: ج ٢/ ق ٢/ ص ١٢. ورجال الخاقاني: ص ٩٨. وسماء المقال في علم الرِّجال: ج ١/ ص ٢٦٠.

(٥) الفوائد الرِّجالية، للكجوري: ص ١٠٢.

(٦) منهاج الفقاهة، للسيد محمد صادق الروحاني: ج ٢/ ص ١٠٠.

(٧) الرسائل الرِّجالية، لأبي المعالي محمد بن محمد إبراهيم الكلباسي: ج ٣/ ص ٢٩٢.

الملاك^(١). مع اتفاقهم على أن جهالة شيخ الوسطة، والتبرك غير مُضرة.

ورُدَّت بمنع إفادتها شيئاً من ذلك؛ فإنَّ عدم ذكرهم في كُتُب الرجال ظاهرٌ في جهالتهم؛ إذ لم يبلغوا مرتبة أصحاب الإجماع ومع ذلك تُرجمَ لهم، كما لم يثبت اقتصارهم في الإجازة على الثقات، بل ثبت خلافه، وأنَّ الغرض منها مُجرّد صحّة الحكاية^(٢).

وقيل في دفعه: إنَّ عدم ذكرهم في جُملة منها؛ لخروجهم عن موضوعها، كما أنَّ من أصحاب الإجماع من لم يُذكر، وظهور العناية في أمر الرواية في الفترة المذكورة، مع أنَّ نقل جُملة منهم الأخبار للعمل، يكفي مُبعداً؛ لاعتمادهم على من لم يثبت اعتباره، ومنه يتضح نفي حصر وجهها في الحكاية، وعلى تقديرها فهُم شيوخ واسطة وتبرك. وتضعيف بعضهم غايته التعارض.

المبحث الحادي عشر: كون الراوي وكيلاً للمعصوم عليه السلام.

قيل: إنَّ كون الراوي وكيلاً لأحد المعصومين عليه السلام في الأمور العامة أو الخاصة^(٣) يدلُّ على وثاقته. وأمّا السفارة فهي تدلُّ على ما هو أعلى من ذلك.

(١) الرعاية في علم الدراية: ص ٩٢، ومتقى الجُمَان في الأخبار الصحاح والحسن: ج ١/ ص ٣٩، الرواشح السماوية: ص ١٧٠.

(٢) يُلاحظ: مُعجم رجال الحديث: ج ١/ ص ٧٢-٧٣.

(٣) يُلاحظ: بحوث في فقه الرجال: ص ١٦٤، ومُسْتدركات علم رجال الحديث: ج ١/ ص ٥٩.

الفصل الثاني: طرق الجرح والتعديل العامة (٦١)

بدعوى: قيام سيرة العقلاء على عدم توكيل غير الموثوق بأمانته وصدقه؛ ولذا عزلوا عليه السلام من ثبوت خيانه. قال الوحيد: «ظاهر توكيلهم حُسنُ حال الوكلاء، والاعتماد عليهم، وجلالتهم، بل وثافتهم، إلا أن يثبت خلافه، وتغيير، وتبديل، وخيانة. والمغيرون معروفون»^(١).

ويؤيده بعض ما روي من الثناء عليهم.

نعم، اختُلف في دلالتها على التوثيق نظير مشيخة الإجازة^(٢). ولا يبعد القول بأنها على مراتب. ومنه يتضح عدم تمامية التفصيل بين بعضها^(٣).

ورُدَّت: أن الوكالة لا تستلزم العدالة، خصوصاً بعد الإجماع على توكيل الفاسق، وسيرة العقلاء في الأمور المالية، مع ما ثبت من ذمّ جُملةٍ منهم^(٤)، فهي لا تستلزم عدالة ولا وثاقة ولا حُسنًا^(٥). وعلى

(١) تعلية الوحيد البهبهاني على منهج المقال: ص ٤٥.

(٢) يُلاحظ: الرسائل الرّجالية، للكجوري: ص ١٠٤. وإكليل المنهج في تحقيق المطلب: ص ٧٩. الرسائل الرّجالية، لأبي المعالي محمد بن محمد ابراهيم الكلباسي: ج ١/ ص ٢٥٣. وج ٤/ ص ٣٤٨. ومُعجم رجال الحديث: ج ١/ ص ٢٧٤.

(٣) يُلاحظ: حاشية للشيخ محمد السبط على منهج المقال: ج ١/ ص ٢٨٠ (ترجمة ابراهيم بن سلام). واستقصاء الاعتبار: ج ٣/ ص ١٥ و ٢١٧. وأصول علم الرّجال: ج ٢/ ص ٣٠١.

(٤) يُلاحظ: مُعجم رجال الحديث: ج ١/ ص ٧١-٧٢.

(٥) يُلاحظ: مُعجم رجال الحديث: ج ١/ ص ٢٨٠، وج ٤/ ص ٢١١، وج ١٧/ ص ٢٢٢.

تقديرها فإن الأئمة عليهم السلام كانوا يعيشون في ظروف صعبة، يضطرون بسببها إلى الإبقاء على وكالة بعض الخائنين^(١).

ويدفعه: مع اشتراط العدالة في بعض ما يقع عليه التوكيل، أن عدم استلزامها لها لا يقتضي نفي الوثاقة أو الحُسن، خصوصاً بعد تسليم السيرة في المالية، وثبوت وثاقة، بل عدالة بعضهم. وذم بعضهم غاية التعارض. واحتمال الإبقاء على الخائن للظروف لا يمنع من ظاهر الوكالة، خصوصاً مع انضمامها إلى غيرها.

وهل تثبت بمجرّد قول الرجالي: (وكيل)؟.

قيل: لا؛ لأنّه لا دلالة في إطلاق الوصف المذكور على أنّه وكيل لأحدهم عليهم السلام^(٢).

قيل: نعم - وهو الراجح -؛ لأنّه «اصطلاح مُقرّر بين علماء الرجال من أصحابنا أنّهم إذا قالوا: «فلان وكيل». يريدون أنّه وكيل لأحدهم عليهم السلام، وهذا ممّا لا يرتاب فيه من مارس كلامهم، وعرف لسانهم»^(٣). مُضافاً إلى «أنّ ذلك هو المتفاهم في المحاورات العرفية، فإنّه إذا عُدَّ شخص من أصحاب أحد المعصومين عليهم السلام، ثم قيل: «إنّه وكيل». يفهم منه عرفاً أنّه وكيله عليه السلام. ولو أريد أنّه وكيل غيره لقيّد»^(٤).

(١) يُلاحظ: قبسات من علم الرجال: ج ١/ ص ٣٨-٣٩.

(٢) يُلاحظ: مُعجم رجال الحديث: ج ١/ ص ٢٠٦.

(٣) يُلاحظ: تعليقة الوحيد على منهج المقال: ص ٤٥.

(٤) يُلاحظ: مُعجم رجال الحديث: ج ١/ ص ٢٠٧.

المبحث الثاني عشر: كون الراوي مِمَّنْ أكثر الثقة الرواية عنه، أو روى عنه الأجلاء.

قِيلَ: من المعلوم عدم دلالة مُجَرَّد رواية الثقة عن شخصٍ على وثاقته، وإلاَّ لكانت رواياتنا في الكُتُب الأربعة، وغيرها صحيحةً بعد وثاقة مؤلِّفيها.

ولكنَّ إكثار الثقة عنه ليس كذلك؛ إذ لا يخلو إمَّا لكونه ثقةً، أو أنَّ رواياته أحتفَّت بقرائن الاعتبار، فهو ثقةٌ في الحديث، أو أنَّه واسطة في الاتصال فقط، فلا يضرُّ عدم اعتباره، أو لتساهله في الرواية، وهو خلفٌ.

نعم، يعتبر أنَّ لا يكون الثقة مِمَّنْ عُرِفَ بالرواية عن الضعفاء كالبرقي، وهو ظاهرٌ.

وهل تُعتبر المباشرة؟ يظهر العدم من بعض؛ لصدقها. والأقرب الاعتبار؛ لعدم المسؤولية والقَدَح، إلَّا أنَّ يكون إكثاراً عن سندٍ. ومثله رواية الأجلاء، وهم من ثبت في حقِّهم أعلى درجات الوثاقة بما وصفهم به أئمةُ الرِّجال.

ويدفعه: احتمال الرواية عنه لتُعلم^(١)، وعلى تقدير عدمه أنَّ أقصاه

(١) قال الشيخ في العُدَّة أصول الفقه: ج ١/ ص ١٣١. «ليس كُلُّ الثقات نقل حديث الجبر والتشبيه وغير ذلك ممَّا ذكر في السؤال، ولو صحَّ أنَّ نقله لم يدلَّ على أنَّه كان مُعتقداً لما تضمنه الخبر، ولا يمتنع أنَّ يكون إتِّما رواه ليُعلم أنَّه لم يشذَّ عنه شيء من الروايات، لا لأنَّه يعتقِد ذلك، ونحن لم نَعتمد على مُجرَّد نقلهم، بل اعتمادنا على العمل الصادر من جهتهم، وارتفاع النزاع بينهم، فأما مُجرَّد الرواية

الوثوق بالرواية لا وثاقة الراوي. إِلَّا أَنْ يُنْفَى دَوْرُهُ الشَّرْفِيّ.
لَكِنَّ الْإِنْصَافَ: أَنَّ الْإِكْثَارَ عَنِ رَاوٍ لَا وَجْهَ مَعْقُولٍ لَهُ لَوْلَا وَثَاقَتُهُ،
فَإِنَّ الْإِكْثَارَ لِلْإِعْلَامِ مِنْ غَيْرِ تَنْبِيْهِ عَنِ حَالِ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ إِغْرَاءً بِالْقَبُولِ،
خُصُوصًا إِذَا كَانَ مَقْرُونًا بِتَدْوِينِهِ فِي كِتَابٍ؛ لِيَكُونَ مَرْجَعًا كَمَا فِي
الْكَافِي، أَوْ بِالصَّحْبَةِ لَهُ مُدَّةٌ تَوْجِبُ مَعْرِفَةَ حَالِهِ عَادَةً.

المبحث الثالث عشر: كون الراوي كثير الرواية.

قِيلَ: إِنَّ كَوْنَ الرَّاوي كَثِيرَ الرَّوَايَةِ يَدُلُّ عَلَى وَثَاقَتِهِ. وَتَبَيَّنَ بِالنَّصِّ،
أَوِ السَّبْرِ؛ لِمَا رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «اعرفوا منازل الرجال منّا
على قدر روايتهم عنّا»^(١)، وَلأنَّ كَثْرَةَ رَوَايَاتِهِ إِمَّا لَوَثَاقَتِهِ، أَوْ لِاحْتِفَافِهَا
بِالْقُرَائِنِ فَهُوَ ثَقَّةٌ فِيهَا. وَيُؤَيِّدُهُ وَثَاقَةُ أَغْلَبِ مَنْ نُصِّصَ عَلَى كَثْرَتِهِ.

وَهَلْ تَعْتَبَرُ الْمُبَاشَرَةُ عَنْهُمْ عليهم السلام؟ قِيلَ: لَا؛ لِصَدَقِ الرَّوَايَةُ، وَهُوَ
الرَّاجِحُ. وَقِيلَ: نَعَمْ؛ لِتَوَقُّفِ الْمَنْزِلَةِ عَلَيْهَا.

ومثله كونه من المعاريف.

وَيُدْفَعُ: سِنْدًا بضعف المروي بالإرسال، والجهالة، وتضعيف
بعض روايته، إِلَّا أَنْ يَحْصُلَ الْوَثُوقُ بِهِ؛ لِتَعَدُّدِهِ، أَوْ الْبِنَاءُ عَلَى اعْتِبَارِهِ
بِوَثَاقَةِ ابْنِ سَنَانٍ فِي أَوَّلِ مَرْوِيِّ الْكَشِّيِّ.

ودلالةً بكون ثبوتها يتوقف على وثاقته فيدور أو تلغو.

وإخراجها لتعلم. والتأييد مُعَارَضٌ بتضعيف بعضهم

فلا حُجَّةَ فِيهِ عَلَى حَالٍ».

(١) اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج ١ / ص ٣-٦ / ح ١-٣.

كالجوهري^(١).

نعم، يُمكنُ أَنْ تُخَرَّجَ مؤيداً للوثاقة.

المبحث الرابع عشر: كون الراوي صاحب أصل.

قيل: إنَّ كون الراوي صاحب أصل يدلُّ على وثاقته؛ لِمَا يظهر من كلمات أئمة الرِّجال من أنَّ للأُصولَ قيمةً أكبر من مُقابلاتها، ولذا اهتموا بالإشارة إليها، وبذكر من رواها، وتصنيف فهارس فيها، ممَّا يكشف عن اعتبارها، فاعتبار مؤلِّفها.

ويدفعُ: عدم اتضاح معنى مُحدّد للأصل لِيُستكشف منه اعتبار مؤلِّفه، بل الراجع منها لا يقتضيه^(٢)، مع وصف بعضها بما يقتضي عدم اعتبارها في نفسها، والاختلاف في عددها فمع شهرة أنَّها أربعمائة، لم يتجاوز من وصف الشَّيخ كتابه بـ(الأصل) السبعين إلَّا بقليل، والنجاشي العشرة، ولم يتفقا إلَّا في أصل حريز.

المبحث الخامس عشر: كون الراوي مُترضى أو مُترحمًا عليه.

قيل: إنَّ ترضي، أو ترحم أحد الأعلام القُدماء على راي يدلُّ على وثاقته؛ إذ لا يُعقل من أعمدة المذهب أن يترضوا، أو يترحموا على من رووا عنه، وهم يعرفون منه الكذب، أو وضع الحديث على أهل

(١) رجال النجاشي: ص ٨٥ / رقم ٢٠٧. ويُلاحظ: ص ٥٣ / رقم ١١٨. ورجال

الشيخ: ص ٤٤٧ / رقم ٦٣٦٠.

(٢) قاموس الرِّجال: ج ١ / ص ٦٥.

البيت (عليه السلام)، خصوصاً وأن معاشرتهم لهم ترفع الجهالة عادةً. وأنهما في كلماتهم مُختَصَّان بحقَّ العظماء والأجلاء - وإن كانا بحسب مدولهما اللُّغويّ دعاء - بعد تحوّلهما إلى لفظ تكريم وتعظيم (عليه السلام).

وقيل بذلك في الترضي خاصّة^(١).

ورُدَّ: بأنهما مُجرّد دعاء، وقد أمرنا بطلب الرحمة والمغفرة لجميع المؤمنين، وترخّم أبو عبد الله (عليه السلام) على زوار الإمام الحسين (عليه السلام) وفيهم الفاسق والكاذب وشارب الخمر، وعلى أشخاص معروفين بالفسق، كما أن النجاشي ترخّم على بعض مشايخه الذين صرّح بعدم الرواية عنهم.

ويدفعه: اتضح أنّهما ليسا مُجرّد دعاء، وترخّمه (عليه السلام)، والنجاشي خارجٌ عن المُدعى، مع أنّه لا يبعد أن يكون الخدش في من ترخّم عليه الأخير بغير جهة الأمانة في النقل. كما لا يتمّ التفصيل بعد عدم الفارق بينهما ظاهراً، ويشهد له الترخّم على من تُرضي عليه، وبالعكس.

المبحث السادس عشر: كون الراوي مِمَّن للصدوق إليه طريق في المشيخة.

قيل: إن كون الراوي مِمَّن ذكر الصدوق (عليه السلام) طريقاً إليه في مشيخة الفقيه يدلُّ على وثاقته؛ لما ذكره (عليه السلام) في مُقدّمته من أن «جميع ما فيه

(١) يُلاحظ: قيسات من علم الرجال: ج ١ / ص ٣١.

الفصل الثاني: طرق الجرح والتعديل العامة (٦٧)

مُستخرجٌ من كُتُب مشهورة، عليها المَعْوَلُ، وإليها المرجع^(١). وهو ظاهرٌ في كون رواياته مأخوذةً من كُتُب مُعتمدةٍ عند علمائنا، فیدلُّ على اعتمادهم على مؤلفيها؛ إذ لا معنى له لولا وثاقة مؤلفيها في أنفسهم، أو رواياتهم؛ لأن من لا يتحرز عن الكذب لا يُعتمدُ على كتابه، فقولُه يُساق قول الرّجالين في حقِّ راوٍ: أن كتابه مُعتمدٌ، أو مُعتمدٌ عليه، أو مُعتمدٌ على ما يرويه.

ويدفعه: عدم إحراز ابتداء الصدوق رحمته بمن يأخذ الحديث من كتابه، بخلاف الشيخ، بل الشواهد قائمة على العدم^(٢).

المبحث السابع عشر: كون الراوي ممّن نقل الشيخ عمل الطائفة برواياته.

قيل: إن كون الراوي ممّن ذكره الشيخ في العُدّة في من عملت الطائفة برواياتهم يدلُّ على وثاقته، قال رحمته: «فأما إذا كان مُخالفًا في الاعتقاد لأصل المذهب، وروى مع ذلك عن الأئمة عليهم السلام نُظِرَ في ما يرويه... وإن لم يكن من الفرقة المُحقّقة خبر يوافق ذلك، ولا يُخالفه، ولا يُعرف لهم قول فيه، وجب - أيضًا - العمل به...؛ ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث، وغيث بن كلوب، ونوح بن درّاج، والسكوني، وغيرهم من العامة، عن أئمتنا عليهم السلام في ما لم ينكروه، ولم يكن عندهم خلافه.

(١) من لا يحضره الفقيه: ج ١/ ص ٣.

(٢) يُلاحظ: مُعجم رجال الحديث: ج ٨/ ص ٣٩.

وإذا كان الراوي من فرق الشيعة؛ مثل الفطحية، والواقفة، والناووسية، وغيرهم، نُظِرَ في ما يرويه ... وَإِنْ كَانَ ما رَوَاهُ ليس هناك ما يُخالفه، ولا يُعرف من الطائفة العمل بخلافه، وجب - أيضاً - العمل به إذا كان مُتَحَرِّجًا في روايته، موثوقًا في أمانته، وإن كان مُخْطِئًا في أصل الاعتقاد؛ ولأجل ما قُلْنَاهُ عملت الطائفة بأخبار الفطحية؛ مثل عبد الله بن بكير، وغيره، وأخبار الواقفة مثل: سماعة بن مهران، وعلي بن أبي حمزة، وعُثْمَانُ بن عيسى، ومن بعد هؤلاء بما رواه بنو فضال، وبنو سماعة، والطَّائِرِيُّونَ، وغيرهم، فيما لم يكن عندهم فيه خلافه.

وأما ما ترويه الغلاة، والمتهمون، والمُضْعَفُونَ، وغير هؤلاء، فما يختص الغلاة بروايته؛ فإن كانوا مِمَّنْ عُرِفَ لَهُمْ حال استقامة وحال غلو، عُمِلَ بما رَوَاهُ في حال الاستقامة، وتُرِكَ ما رَوَاهُ في حال خطائهم؛ ولأجل ذلك عملت الطائفة بما رواه أبو الخطاب محمد بن أبي زينب في حال استقامته، وتركوا ما رواه في حال تخليطه، وكذلك القول في أحمد بن هلال العبرتائي، وابن أبي عزاقر وغير هؤلاء^(١).

وأُيِّدَ باهتمام المُحَمَّدِينَ الثلاثة برواياتهم، وعمل الأصحاب بها. بدعوى: أن لا معنى لعمل الطائفة برواياتهم مع علمهم بفساد عقيدتهم لولا الوثوق بهم، بل صرَّحت عبارته بذلك في فاسدي العقيدة من الشيعة.

وبذلك يندفع ما قد يُقال: من أن غاية ما يستفاد منه هو دعوى

عمل الطائفة بأخبارهم، إذا لم يكن لها معارض من طرفنا، ولم تكن مُنكرة المضامين.

المبحث الثامن عشر: كون الراوي مِمَّن ترجم له النجاشي من غير قدح.

قِيلَ: إنَّ كون الراوي مُترجماً له في كتاب النجاشي رحمته من غير قدح فيه، يدلُّ على وثاقته؛ لما ذكره في مُقدِّمته بقوله: «أما بعد، فإنِّي وقفتُ على ما ذكره السيّد الشريف - أطال الله بقاءه، وأدام توفيقه - من تعيير قوم من مخالفينا: أنَّه لا سلف لكم، ولا مصتَف. وهذا قول من لا علم له بالنَّاس، ولا وقف على أخبارهم، ولا عرف منازلهم، وتاريخ أخبار أهل العلم، ولا لقي أحداً فيعرف منه، ولا حُجَّة علينا لمن لم يعلم ولا عرف.

وقد جمعتُ من ذلك ما استطعتُ، ولم أبلغ غايته؛ لعدم أكثر الكُتُب، وإنَّما ذكرتُ ذلك عُذراً إلى من وقع إليه كتاب لم أذكره. وقد جعلتُ للأسماء أبواباً على الحروف؛ ليهون على المُلتَمِس لاسم مخصوص منها. [وها] أنا أذكر المُتقدِّمين في التصنيف من سلفنا الصالح، وهي أسماء قليلة، ومن الله أستمد المعونة، على أنَّ لأصحابنا - رحمهم الله - في بعض هذا الفن كُتباً ليست مُستغرقة لجميع ما رسمه، وأرجو أن يأتي في ذلك على ما رُسِم، وخُدد إن شاء الله»^(١).

بدعوى: أن كتابه معقودٌ للرد على مخالفتنا؛ بأنه لا يوجد للشيعة سلفٌ يرجع إليه، ولا مؤلفون منهم يعتمدون عليهم، مع ما جرت عليه طريقته من بيان حال الرواة جرحاً وتعديلاً، فمن ذكره من غير بيان مذهبه، ولم يقدح فيه فهو إماميٌّ موثوقٌ بحديثه؛ لأنه من سلفنا المصنِّفين، ولذا بنى الشهيد الأول رحمته على قبول رواية الحكم بن مسكين^(١).

ونقل الوحيد عن المحقق الشيخ محمد السبط قوله: «إن النجاشي إذا قال: ثقة. ولم يتعرّض إلى فساد المذهب، فظاهره أنه عدلٌ إماميٌّ؛ لأنّ ديدنه التعرّض إلى الفساد، فعدمه ظاهرٌ في عدم ظفّره، وهو ظاهرٌ في عدمه؛ لبُعد وجوده مع عدم ظفّره؛ لشدة بذل جهده، وزيادة معرفته»^(٢).
وربّما قيلَ نظيره في فهرست الشيخ؛ لما ذكره في المُقدّمة - أيضاً - من أنّه يذكر مُصنّفات أصحابنا، ويتعرّض لبيان حالهم جرحاً، وتعديلاً^(٣).

(١) يُلاحظ: ذكرى الشيعة: ج ٤ / ص ١٠٨. لكنّ المذكور فيها (الكشي) بدل (النجاشي)، والظاهر أنّه سهو من قلمه الشريف، كما احتمل ذلك المحقّق الداماد «ره» في حاشيته على رجال الكشي [ج ١ / ص ٥٥].

(٢) تعلية الوحيد على منهج المقال: ص ١١. ويُلاحظ: استقصاء الاعتبار: ج ٢ / ص ١١٢، وج ٣ / ص ١٨، وص ٣٩، وص ١٣٤. وقال في ج ٤ / ص ٩٣: «لأنّ ترك النجاشي ذكر الوقف دليل على نفيه؛ إذ ليس من عادته عدم ذكر أصحاب الوقف ونحوهم، فالترك في مثل هذا أوضح شاهد على نفيه». ويُلاحظ: قوانين الأصول: ٤٧٦.

(٣) الفهرست: ص ٣١-٣٢ (المُقدّمة). يُلاحظ: الفوائد الرجالية، للكجوري:

ويترتب عليه التعارض مع النص على أحدهما.
ويدفعه: الظاهر أن الكتابين معقودان لذكر المصنفات المنتمية للمذهب، لا المصنفين من أبنائه، ويشهد له إشارة النجاشي في محمد بن عبد الملك^(١)، والمفضل بن عمر^(٢)، وقول الشيخ فيها: «إن كثيراً من مصنفي أصحابنا، وأصحاب الأصول، يتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم متمدة»^(٣). كما لم يكن من منهج الأول ذكر الجرح والتعديل، وعدم تعرض الثاني، غايته الإهمال لا الوثاقة، فلا تعارض.

المبحث التاسع عشر: كون الراوي ممن لم يستثبه ابن الوليد من روايات نواذر الحكمة.

قيل: إن عدم استثناء ابن الوليد لراوٍ من أسانيد كتاب نواذر الحكمة يدل على وثاقته؛ فإنه استثنى منه مجموعة من الرواة، كمحمد بن موسى الهمداني، ومحمد بن يحيى المعاذي، وأبي عبد الله الرازي الجاموراني، وغيرهم، وراوٍ في حالة معينة مثل ما ينفرد به الحسن بن الحسين اللؤلؤي، ومحمد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع، وأسانيد مرسلة.

ص ١١٥. ومُعجم رجال الحديث: ج ٢/ ص ١٤٢.

(١) رجال النجاشي: ص ٤٠٣ / رقم ١٠٦٩.

(٢) رجال النجاشي: ص ٤١٦ / رقم ١١١٢.

(٣) الفهرست: ص ٣٢ (المقدمة).

ونقل ذلك النجاشي والشيخ في فهرستيها^(١) على اختلاف غير مُضَرٍّ، وظاهرهما الإقرار به إلا ما حكاه الأول عن شيخه في ابن عبيد، بل استند الثاني إليه في بيان ضعف بعضهم. ويظهر منه أن الوجه فيه - نقلاً عن الصدوق - هو ما كان فيه من غلو أو تخليط. واستُفيد منه أمران:

الأول: ضُعف من استثنى؛ لعدم وثوقهم به؛ لروايته الغث والسمين، وما يُعرف وما يُنكر، ممَّا يُثير الريب في وثاقته، وهو معنى التخليط، وأنَّ ظاهر إخراج العبيديّ منه هو عدم وثاقة المُستثنى^(٢).
الثاني: وثاقة من لم يُستثنَ مُطلقاً، أو في خصوصه؛ لأنَّ عدم استثناء راي منه يدلُّ على سلامته من الغلو والتخليط، وهو مدح مُعتدُّ به، يوجب على الأقلَّ حسنه.

وتوثيق، أو تضعيف بعضهم غايته التعارض. ولكنَّ يُمكن أن يُقال: بعدم تماثيتهما؛ أمَّا الأول؛ فلائهُ مُحتملٌ؛ لمكان العطف بـ(أو)، والغلو لا يقتضيه، بل التخليط غيرُ مُنحصرٍ بذلك، فإنَّ منه الرواية عن الضُعاء، والاشتباه في الأسانيد، والتغيير في المذهب^(٣)، كما لا ينسجم المعنى المذكور مع وصفه

(١) رجال النجاشي: ص ٣٤٨ / رقم ٩٣٩، والفهرست: ص ٢٢١ / رقم ٦٢٢.

(٢) يُلاحظ: قياسات من علم الرجال: ج ١ / ص ٢٤٩، وج ١ / ص ١٩٨.

(٣) يُلاحظ: رجال النجاشي: ص ١٣٠ / رقم ٣٣٣. ص ٢٠٨ / رقم ٥٥١.

ص ٢٧٠ / رقم ٧٠٧. ص ٣٧٢-٣٧٣ / رقم ١٠١٩. والفهرست: ص ١٥٥-

١٥٦ / رقم ٣٨٩. ويُلاحظ أيضاً: تعليقة الوحيد على منهج المقال: ص ٢٩٦.

الفصل الثاني: طرق الجرح والتعديل العامة (٧٣)

بالكُلِّيَّة^(١). فمع إطلاقه يكون مُجملاً، ويؤيده توثيق بعضهم.
وأما الثاني؛ فلأنَّ الخلو منهما يمكن أن يكون للقرائن، لا لوثاقة
الرواة، ويشهد له عدم استثناء جُملة من المُضعَّفين.

المبحث العشرون: كون الراوي صاحباً للإمام عليه السلام.

قيل: إنَّ كون الراوي مِمَّنْ ذُكِرَ في حقِّه أنَّه صاحب الإمام عليه السلام يدلُّ
على وثاقته، كعلي بن الفضيل الواسطي.

بدعوى: أنَّ المرءَ عليّ دين خليله وصاحبه، فلا بُدَّ أن لا يتخذوا عليه السلام
إِلَّا من كان ذا نفسٍ قُدسيَّة، ويشهد له أنَّ غالب من وصِفَ بذلك
من الأجلَّة^(٢).

ويمكن أن يُردَّ بأنَّه كيف تدلُّ مُصاحبته عليه السلام على الوثاقة، وقد
صاحب النبي ﷺ من لا حاجة إلى بيان حاله، وفساد سيرته،
وسوء أفعاله؟!^(٣).

ويدفعُ: أنَّ التنصيص على راوٍ بعينه بذلك دون أقرانه ظاهر بأنَّ له
خصوصية معه عليه السلام أو جِبته، وقياسه بمن صحب النبي ﷺ مع الفارق.
نعم، الظاهر لا يُراد من قول الشيخ في الرِّجال: (خاصي) كونه
من خاصتهم عليه السلام بشهادة ذكره فيمن لم يرو عنهم عليه السلام، بل المُراد

ومعجم رجال الحديث: ج ١/ ص ٧٠-٧١.

(١) يُلاحظ: رجال النجاشي: ص ٢٥١ / رقم ٦٦٠.

(٢) قاموس الرِّجال: ج ١/ ص ٦٨.

(٣) مُعجم رجال الحديث: ج ١/ ص ٧٣.

به - ظاهراً - كونه إمامياً في قبال قولهم: (عامي)، أو أنه ممن اختص برواياتنا^(١).

المبحث الحادي والعشرون: كون الراوي ممن قيل في حقه: «أسند عنه».

قيل: إن كون الراوي ممن قال الشيخ في الرجال في حقه بأنه «أسند عنه» يدل على وثاقته، بدعوى أنها بصيغة المجهول، والضمير المجرور عائد على الراوي، فتدل على أن المشايخ والأعلام أسندوا عنه الأحاديث، مما يقتضي اعتمادهم عليه، فهو ثقة؛ لبعدهم اعتمادهم على غيره^(٢).

ويدفعه: مضافاً إلى عدم الثبوت للقراءة المذكورة، أن أكثر من وصفهم الشيخ به مجاهيل، بل لم يوجد لبعضهم رواية واحدة. وأنها حينئذ بمنزلة رواية الأجلاء، وقد عرفت ما فيها.

ونقل عن بعض الأعلام - وهو الراجح، بشهادة التبعية - أن المراد به أنه روى عن الإمام (عليه السلام) أحاديث مسندة إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم). وليس في ذلك دلالة على التوثيق.

(١) يُلاحظ: تعليقة الوحيد على منهج المقال: ص ٢٠. ومُعجم رجال الحديث: ج ٧/ ص ٣٢٩. وج ١١/ ص ٩٨-٩٩.

(٢) يُلاحظ: تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال: ص ١٧. وعوائد الأيام: ص ٨٠٩. ومُعجم رجال الحديث: ج ١/ ص ٩٩-١٠٠.

(٣) يُلاحظ: قيسات من علم الرجال: ج ١/ ص ١٣٧.

الفصل الثالث

وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: تمييز المشتركات.

الاشتراك؛ إمّا في الاسم، أو مع الأب، أو معهما والجد، أو الكنية، أو النسب، أو الرسم.

وتميّزه - إن ترتّب عليه أثرٌ - التصريحُ به في سند آخر؛ كـ (عليّ بن الحسين) في سند في التهذيب مع آخر في الاستبصار^(١). أو الراوي والمروي عنه، ويُعرف بالتمييز بالطبقة، كمحمّد بن قيس برواية عاصم بن حميد^(٢)، أو كونه صاحب كتاب تكررت الرواية عنه؛ كغياث بن إبراهيم التميمي^(٣)، أو كونه الغالب في الأسانيد، كمحمّد بن زياد^(٤)، أو كونه المشهور كما في حمّاد^(٥). وإذا تعذر رفع الاشتراك

(١) تهذيب الأحكام: ج ١/ ص ٤٣١/ ح ٢١، والاستبصار: ج ١/ ص ٢٠٠/ ح ٢.

(٢) يُلاحظ: جواهر الكلام: ج ٢٣/ ص ١٠٢.

(٣) يُلاحظ: جواهر الكلام: ج ٤/ ص ٣٣.

(٤) يُلاحظ: جواهر الكلام: ج ٢٦/ ص ٤٠٤-٤٠٥.

(٥) يُلاحظ: جواهر الكلام: ج ١/ ص ١٩٦-١٩٧.

كان السند محكوماً بالضعف^(١).

وعدم ترتب الأثر كما لو دار بين ثقتين؛ كأبي بصير، أو ضعيفين؛ كابن المبارك^(٢)، أو ثقة وواسطة في النقل؛ كمحمد بن إسماعيل شيخ الكليني، أو أنّ الخبر ساقط عن الحجّة على أية حال.

المبحث الثاني: طبقات الرواة.

الطبقات جمع طبقة، وهي لغة من التطابق بمعنى التوافق؛ ولذا يُقال لمجموعة من الناس: طبقاً، كجماعة^(٣).

واصطلاحاً، ذُكرت لها تعريفات، منها: قومٌ تقاربوا في السّن والإسناد أو في الإسناد فقط^(٤).

وفائدتها، تمييز المُشترَكَات، ومعرفة السقط في الأسانيد.

وتستحصل؛ من تكرار النظر في الأسانيد، حيث تردّ الأسماء مُجملةً ومُفصلةً، ومن روى عنها وروى عنه، ومعرفة زمان التحمل، والمواليد والوفيات.

ومنهجها مُختلفٌ تبعاً لنظر المُقسّم لها؛ من جهة مبدئها، وعددها،

(١) مستمسك العروة الوثقى: ج ١ / ص ٣٢٧. يُلاحظ: الفوائد الرجالية، للكجوري: ص ١٢٩. وتوضيح المقال: ص ٩٥.

(٢) مستمسك العروة الوثقى: ج ١ / ص ٣٦٠، ج ٤ / ص ٢٩٨، وج ٦ / ص ٢٥٨.

(٣) يُلاحظ: العين: ج ٥ / ص ١٠٨، والصحاح: ج ٤ / ص ١٥١٢، ومُعجم مقاييس اللغة: ج ٣ / ص ٤٣٩، وأساس البلاغة: ج ١ / ص ٥٩٤.

(٤) تدريب الرواي: ص ٥٥٣.

وأبرزه الاختلاف بين العامة والخاصة، حيث درجت طريقة علمائنا على الابتداء من الأسفل إلى الأعلى، فتكون طبقة الصحابة الأخيرة، والعامة بالعكس. وكذا من جعل من علمائنا طبقة الشيخ أولى كانت الطبقات عنده أكثر ممّن جعلها طبقة المفيد^(١). والعامة منهم من جعل الصحابة طبقة واحدة، ومنهم من جعلها اثنتي عشرة^(٢). وهو اختلاف في الاعتبار الملحوظ في تقسيمها من دون أن يضر بموقع الراوي، ومن يروي عنه.

وقد عمد بعض أعلامنا رحمته في ترتيبه لطبقات الكتب الأربعة وغيرها إلى ترتيبها من الأعلى إلى الأسفل، على غير الطريقة القديمة لعلمائنا، متجاوزاً لما وقع من ثغرات في تقسيم الخاصة، والعامة^(٣)، فصار مرجعاً في تحديدها.

ومنه يتضح: أنّ أغلب تحديد الطبقات نقليّ، ولو لوضوح موقع الراوي، ومن روى عنه، ورووا عنه.

نعم، تبقى بعض الموارد قابلةً للأخذ والرد، من جهة امتداد بعضهم لطبقتين، أو تقدّمه، أو تأخّره طبقةً، ويعتمد ذلك على تحديد زمان تحمله للحديث، وإلاّ فولادته مُضافاً عليها عشرين عامّاً كحدّ طبيعيّ له، وإلاّ فوفاته عن سبعين كذلك منقوصاً منه العشرين، وإلاّ

(١) يُلاحظ: نهاية الدراية: ص ٣٤٢-٣٥٩.

(٢) يُلاحظ: الموقظة، للذهبي: ص ٦٨، وتدريب الراوي: ص ٥٥٢، تقريب التهذيب: ج ١/ ص ٢٦. (المُقدّمة).

(٣) يُلاحظ: المُقدّمة الثانية من مُقدّمة كتاب أسانيد الكافي، للسيد البروجرديّ رحمته.

فالراوي والمروي عنه في الأسانيد، على أن لا تكون مضطربة، أو فيها المدلسون، أو الضعفاء المنفردون، أو أهل الوجادة، كما ينبغي مراعاة المعمرين، وعاليي الإسناد فيها^(١).

المبحث الثالث: تعارض الجرح والتعديل.

التعارض لغة التماثل والمُقابلة^(٢).

واصطلاحاً هو تنافي الأدلة في أمر^(٣). وهو هنا أحوال الراوي، وأهمها الجرح والتعديل.

ولا يتحقق ما لم تتكافأ بالحُجَّة والمفاد، فلا تعارض مع عدم اعتبار المصدر، أو كان الجرح والتعديل غير معلوم الثبوت، أو عدم وثاقة الجارح والمُعَدِّل، أو ضعف الرواية، أو صدورهما لليبان الواقع، أو غير ذلك.

وكذا إذا كان لفظ القدر يجتمع مع التعديل، أو كان أحد الأدلة مُتردداً في حال الراوي، أو كان مفاده غير معلوم الشمول له^(٤).

(١) يُلاحظ تفاصيل أكثر في كتاب (مُعجم طبقات المُكثَرين) للسيد غيث شبر «حفظه الله».

(٢) العين: ١/ ص ٢٧٢. والمُحكَّم والمُحيط الأعظم: ج ١/ ص ٣٩٤.

(٣) يُلاحظ: كفاية الأصول: ص ٤٣٧.

(٤) يُلاحظ: مُعجم رجال الحديث: ج ١/ ص ٣٤. ج ٤/ ص ١٠٧. ج ٨/ ص ٢٥٢.

ج ٩/ ص ٣٩. ج ١٠/ ص ٥٩. ج ١١/ ص ٣٨٩. ج ١٨/ ص ٤١.

صور تعارض الجرح والتعديل

وله صور ثلاث:

الصورة الأولى: تعارض الطرق الخاصة، وهو على أربع حالات:

الحالة الأولى: تعارض الروايات.

أن يقع التعارض بين الروايات الواردة في شأن الراوي، فمع عدم استقراره بضعف السند، أو الدلالة، أو أن المضمون غير قابل للتصديق، أو اضطراب المتن، أو كونه من الراوي نفسه، أو موضوعاً، يخرج عن التعارض؛ لفقده شرط التكافؤ في الحُجَّة، أو المفاد، أو فقدهما معاً، فيُرجح الآخر بصحة السند، أو الاستفاضة، سواء كان مادحاً أم ذاماً، وإلا فيسقطان.

ومع استقراره يُعمل بمُرجحاته الأصولية؛ لتحقيق موضوعها. فإن كان مع أحد الطرفين مُرجح؛ كالشهرة فيُرجح، وإلا تساقطا.

الحالة الثانية: تعارض الرواية وقول الرّجالي.

وقد يقع التعارض بين الرواية وقول الرّجالي؛ فمع القطع بالأول يُقدّم، ويؤول الثاني إن أمكن، كما في المُفضل بن عمر، والمُعلى بن خُنيس. ومع عدمه، واعتبارها سنداً؛ فإن أمكن تأويله بما لا يتنافى مع الآخر فيها، كما في حريز، وإلا تساقطا؛ لمعارضة شمول دليل الحُجَّة للرواية، بشموله لقول الرّجالي، كما في داود الرقي.

الحالة الثالثة: تعارض أقول الرّجالين.

وقد يقع التعارض بين أقول الرّجالين؛ فإن أمكن توجيه أحد

القولين بما يرفع التعارض بينهما فيها؛ كما في محمد بن أورمة،
والعبيدي، وإلا فمع المرجح لأحدها يؤخذ به؛ كما في المفضل
بن عمر، وإلا فيتساقطا، كما في محمد بن جعفر الفزاري، وعبد
الله بن خدّاش.

وهل من المرجح تقديم النص على الظاهر؟

قيل: لا؛ لأنّ «تقدّم النص على الظاهر إنّما هو لأجل قرينته على
إرادة خلاف الظاهر من الظاهر. وهذا إنّما يكون في ما إذا كان الصريح،
والظاهر في كلام شخص واحد، أو في كلام شخصين يكونان بمنزلة
شخص واحد، كما في المعصومين (عليه السلام)، وأمّا في غير ذلك فلا مناص
من أن يُعامل معاملة التعارض»^(١).

وقيل: بتقديم الجرح؛ لأنّه يكون مُطلعاً على ما لم يطلع عليه
المُعَدِّل. ويؤيده ما روي عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «كان يحكم في زنديق
إذا شهد عليه رجلان عدلان مرضيان، وشهد له ألف بالبراءة، يُجيز
شهادة الرجلين، ويبطل شهادة الألف؛ لأنّه دين مكتوم»^(٢).

ورُدّ: بمنع تحقّقه من مثل الشيخ والنجاشي مع أغلب الرواة.
ومعارضته بالمثل في جانب المُعَدِّل، وصدق دليل الحُجَّة عليهما،
ومُجرّد الاحتمال لا يُرجّح، والمؤيد ضعيف السند.

وقيل: بتقديم قول النجاشي، لأصّبيته^(٣).

(١) مُعجم رجال الحديث: ج ١١ / ص ٩٨.

(٢) الكافي: ج ٧ / ص ٤٠٤ / ح ٩.

(٣) استقصاء الاعتبار: ج ٢ / ص ١١٠. وص ١١٢. وج ٣ / ص ٢١٦. قائلًا: «إثبات

وَرَدَّ بـ «أَنَّ الْأَضْبَاطِيَّةَ - لَوْ أَفَادَتْ - فَإِنَّمَا تَفِيدُ فِي مَقَامِ الْحِكَايَةِ لَا فِي مَقَامِ الشَّهَادَةِ، وَبَعْدَمَا كَانَ كُلُّ مِنَ الشَّيْخِ وَالنَّجَاشِيِّ «قُدَّسَ سِرُّهُمَا» يُعْتَمَدُ عَلَى شَهَادَتِهِمَا، لَا يَكُونُ وَجْهَ لَتَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، فَهُمَا مُتَعَارِضَانِ»^(١). وَأَيْضًا ثَبِتَ خَطَأُ النَّجَاشِيِّ وَاشْتِبَاهُهُ فِي مَوَارِدَ كَثِيرَةٍ^(٢).

الحالة الرابعة: التَّعَارُضُ بَيْنَ قَوْلِي الرَّجَالِيِّ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ.

أَن يَقَعَ التَّعَارُضُ بَيْنَ قَوْلِي الرَّجَالِيِّ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ كَمَا فِي سَالِمِ بْنِ مَكْرَمٍ فَلَا تَعَارُضَ؛ لَعَدَمِ إِحْرَازِ قَوْلِهِ، فَهُوَ مِنَ الدُّورَانِ بَيْنَ الْحُجَّةِ وَاللَّاحِجَّةِ، فَيَتَسَاقَطَانِ، إِلَّا إِذَا رَجَّحَ أَحَدُ قَوْلَيْهِ مُرَجِّحٌ. وَهَلْ مِنَ الْمُرَجِّحِ تَأَخُّرُ أَحَدِهِمَا؟ قِيلَ: نَعَمْ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَشْعَارِ بِالْعَدُولِ.

وَقِيلَ: لَا، لِأَنَّهُ «إِنَّمَا يَتِمُّ فِي الْفَتْوَى دُونَ الْحِكَايَةِ وَالْإِخْبَارِ، فَإِنَّ

توثيق النجاشي له فائدة، وهو تعارض الجرح والتعديل، فالجرح وإن كان مقدماً في الجملة على ما فصل في موضعه، إلا أن مثل النجاشي له رجحان يوجب تقديم تعديله على جرح الشيخ». وج ٤/ ص ٩٣، قائلاً: «غاية الأمر يبقى التعارض بين نفي الوقف من النجاشي وإثباته من الشيخ، وللنجاشي مزية توجب ترجيح عدم، لا ما قاله البعض: من أن الجرح مقدم على التعديل؛ لاحتمال اطلاع الجراح على ما لم يطلع عليه المعدل. فإن هذا بتقدير تمامه لا يتم في مثل النجاشي، كما يعلم من تثبته وفتيشه زائداً على غيره». وغيرها.

(١) معجم رجال الحديث: ج ١١/ ص ٩٨. ويلاحظ: ج ٩/ ص ٦٤. وج ١٢/ ص ٢٨٦. وج ١٧/ ص ٧٣.

(٢) قاموس الرجال: ج ١/ ص ٥٣.

العبرة فيها بزمان المحكي عنه دون زمان الحكاية، فبين الحكايتين معارضة لا محالة^(١).

ويدفعه: - مع ابتناؤه على كون حُجِّيَّة قوله حسيَّة - أنَّ المتأخَّر وإن كان نقلاً عن نفس المحكي، لكنَّ تغيير الحكاية كاشف عن وجود مؤشرات حسيَّة - ولو مثل انكشاف خطأ الحس السابق - اقتضت تغيير حكمه.

وقيل: يتعارض قوله مع نفسه فيسقط، فيبقى مقابله سالماً. ولذا قيل فيه: «ولا وجه لاضطرابهم فيه، بعد اتفاق النجاشي والكشي على وثاقته، وسقوط تضعيف الشيخ له بتعارض توثيقه له معه على نقل الخلاصة»^(٢).

ويدفعه: لا معنى لجعل التَّعارض بين خصوص قوله دون غيره، مع كون الجميع حُجَّة، إلَّا أنَّ يرجع إلى سابقه.

وقيل: يتعارض الجميع؛ أحد قوله من جهة، وقوله الآخر وغيره من جهة أخرى؛ «لأنَّه إذا ثبت أنَّ الشيخ وثقه في موضع، فلا يُمكنُ شمول دليل حُجِّيَّة الخبر له، وإلخباره بالضعف معاً، ولا يُمكنُ اختصاصه بأحدهما؛ لعدم الترجيح، وهذا كما يجري في خبري الشيخ يجري بين خبره بالضعف وخبر النجاشي بالوثاقة، فإنَّا نعلم إجمالاً بكذب خبر الشيخ بضعف سالم، أو بكذب خبر النجاشي والشيخ بوثاقته، فلا وجه لجعل المعارضة بين خبري الشيخ، والأخذ بخبر

(١) مُعجم رجال الحديث: ج ٩/ ص ٣٥٧.

(٢) قاموس الرجال: ج ٤/ ص ٦١٥.

النجاشي، بدعوى أنه بلا معارض. ونظير ذلك كثير في أبواب الفقه، فإذا فرضنا رواية عن زرارة دلّت على حُرمة شيء، ودلّت رواية أخرى عنه، وعن محمد بن مسلم مثلاً على خلاف الأولى، فهل يُمكن أن يُقال: إن روايتي زرارة تتعارضان فيؤخذ برواية محمد بن مسلم؟! لا يمكن ذلك أبداً، والمقام من هذا القبيل»^(١).

ويمكن أن يُقال: إن دليل حُجّة الخبر شامل لأحدهما غير المُعيّن، ولعدم تعينه يسقط عنها؛ لأنّ الحُجّة الدائرة بين صادرين متقابلين من واحد كغير الواصلة. ولا يُقاس بصدقه على الصادرين من غير واحد؛ لإمكان إرادة كلّ منهما لمقصوده، كما لا يُقاس بالروائتين وإن صدرتا من معصوم واحد؛ لإمكان إرادتهما باختلاف الدواعي، فلا تعارض مطلقاً.

وما قد يُقال: من أن ذلك مُمكن بالنسبة إلى قوله، كما لو اطلع على مؤشرات أحد حالي الراوي، ثمّ اطلع على مقابلها. يدفعه: أن ذلك غاية ما يقتضيه هو تبرير صدور قولين متنافيين منه، ولكن لا يفترض إمكان حُجّيتهما معاً، الذي هو من أهمّ ضوابط التعارض، حيث يمكن فيه فرض حُجّة الطرفين معاً^(٢).

الصورة الثانية: التعارض بين الطرق الخاصّة والعامة.

أن يقع التعارض بين الطرق الخاصّة والعامة، فيُقدّم الأوّل مع القطع به كالأخبار، وقيل: كذلك حتّى مع غيره؛ لأنّه نصّ مُقدّم على

(١) مُعجم رجال الحديث: ج ٩/ ص ٢٧.

(٢) يلاحظ: تعارض الأدلة واختلاف الحديث: ص ٤٧.

الظاهر، أو خاصّ مُقدّم على العام، إلا إذا تراكمت بحدّ كافئه، أو سلبت الوثوق به.

ودفعه تقدّم؛ لعدم قيام السيرة العقلية عليهما، بل يكفي الشكّ في قيامها. فالتعارض مستقرّ بينهما؛ لشمولهما بدليل الحجّة.

لكنّه لا يتمّ في مثل تضعيف الشيخ لمن روى عنه أحد الثلاثة، أو توثيق النجاشي لمن استثنى على القول بدلالته، كما في الحسن بن الحسين اللؤلؤي. إلا أن يُقال: مع تشخيص المُندرجين تحت العامة يكون من تعارض قول الرّجاليّ مع نفسه، فلا يتمّ في الأخير.

الصورة الثالثة: التعارض بين الطرق العامة فيما بينها.

أن يُفرض التعارض بين الطرق العامة فيما بينها، لكنّها لا تتعارض؛ لعدم تنافياها، إلا إذا قيلَ بتماميّة الاستثناء. وحيثُتدّ تتساقط.

المصادر

١. الإرشاد في معرفة حجج الله علي العباد، للمفيد، أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري، البغدادي، تحقيق مؤسسة آل البيت (عليه السلام)، طبع دار المفيد، بيروت، لبنان.
٢. أساس البلاغة، للزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر بن أحمد جار الله الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٣. أسانيد كتاب الكافي. للبروجردي، آية الله العظمى السيد حسين طباطبائي، البروجردي، تخريج واستدراك الشيخ محمود درياب النجفي، نشر مؤسسة آية الله العظمى البروجردي، قم، إيران.
٤. الاستبصار في ما اختلف من الأخبار، للطوسي، أبي جعفر، محمد بن الحسن الطوسي، نشر دار الكتب الإسلامية، طهران، إيران.
٥. استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، لأبي جعفر محمد بن الحسن العاملي، طبع وتحقيق مؤسسة آل البيت (عليه السلام)،

بيروت، لبنان.

٦. أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق، للشيخ مسلم الداوري، بقلم محمد علي علي صالح المعلم، طبع نمونه، قم، إيران.

٧. إعلام الوري بأعلام الهدى، للطبرسي، أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت (عليه السلام)، طبع ستارة، قم، إيران.

٨. إكليل المنهج في تحقيق المطلب، لمحمد جعفر بن محمد طاهر الخراساني الكرباسي، تحقيق السيد جعفر الحسيني الإشكوري، طبع دار الحديث، قم، إيران.

٩. أمل الآمل، للحر العاملي، محمد بن الحسن الحر العاملي، طبع مطبعة الآداب، النجف الأشرف، العراق.

١٠. بحوث في شرح مناسك الحج، تقرير أبحاث السيد محمد رضا السيستاني - دام ظلّه - بقلم الشيخ أمجد رياض، والشيخ نزار يوسف، طبع مطبعة دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان.

١١. بحوث في فقه الرجال، علي حسين مكي العاملي، نشر مؤسسة العروة الوثقى، بيروت، لبنان.

١٢. بحوث في مباني علم الرجال، للشيخ محمد سند البحراني، بقلم محمد صالح التبريزي، طبع سرور، قم، إيران.

١٣. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، عبد

الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة
نظر محمد الفاريابي، نشر دار طيبة.

١٤. تفسير القمي، لأبي الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي،
صححه وعلّق عليه السيّد طيب الموسوي الجزائري، نشر
مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، قم، إيران.

١٥. تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن
علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، نشر دار الرشيد،
سوريا.

١٦. تعارض الأدلة واختلاف الحديث. تقرير لأبحاث آية الله
العظمى السيّد عليّ الحسيني السيستاني - دام ظلّه -، بقلم
السيّد هاشم الهاشمي.

١٧. تعليقة الوحيد عليّ منهج المقال، للبهباني، محمد باقر
الوحيد البهباني.

١٨. تكملة الرجال، للشيخ عبد النبي الكاظمي، تحقيق السيّد
محمد صادق بحر العلوم، نشر أنوار الهدى، طبع مهر، قم،
إيران.

١٩. التوحيد، للصدوق، أبي جعفر محمد بن عليّ بن الحسين
بن بابويه القمي، صححه وعلّق عليه، السيّد هاشم الحسيني
الطهراني، منشورات جماعة المدرسين، قم، إيران.

٢٠. توضيح المقال في علم الرجال، للمُلا عليّ كني، تحقيق

محمّد حسين مولويّ، نشر مؤسسة دار الحديث، طبع سرور،
قُم، إيران.

٢١. تهذيب الأحكام، للشيخ الطوسي، أبي جعفر، محمّد بن
الحسن الطوسي، تحقيق السيّد حسن الموسويّ الخراسان،
نشر دار الكتب الإسلامية، طهران، إيران.

٢٢. الجمل والنصرة في حرب البصرة، للشيخ المفيد، محمّد بن
النعمان العكبري، البغداديّ، نشر مكتبة الداوريّ، قُم، إيران.

٢٣. جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، للجواهريّ، الشيخ
محمّد حسن بن باقر بن عبد الرحيم بن محمّد، النجفيّ،
الجواهريّ، تحقيق الشيخ عبّاس القوجانيّ، طبع دار الكتب
الإسلاميّة، طهران، إيران.

٢٤. حاشية مجمع الفائدة والبرهان، للبههانيّ، محمّد باقر
الوحيد البههانيّ. تحقيق ونشر مؤسسة العلامة المُجدد الوحيد
البههانيّ، قُم، إيران.

٢٥. حاشية المُحقّق الداماد على رجال الكشيّ، للدّاماد، محمّد
باقر بن محمّد، الإستراباديّ، الحسينيّ، تحقيق السيّد مهدي
الرجائيّ، نشر مؤسسة آل البيت (عليه السلام)، طبع مطبعة بعثت، قُم،
إيران.

٢٦. الحقائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، للبحرانيّ، الشيخ
يوسف بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن صالح بن أحمد بن
عصفور بن أحمد بن عبد الحسين بن عطية بن شيبة الدرازيّ

البحرانيّ، تحقيق ونشر مؤسسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرسين، قم، إيران.

٢٧. خاتمة مُستدرك الوسائل، للمُحدّث النوريّ، الشّيخ حسين النوريّ الطبرسيّ، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، قم، إيران.

٢٨. خلاصة الأقوال في معرفة الرّجال، للعلامة الحلّيّ، الشّيخ الحسن بن يوسف بن المُطهر الأسديّ الحلّيّ، تحقيق جواد القيوميّ، طبع مؤسسة النشر الإسلاميّ، قم، إيران.

٢٩. دروس تمهيدية في القواعد الرّجالية، للأيروانيّ، الشّيخ محمد باقر الأيروانيّ - دام ظلّه - نشر مدين، قم، إيران.

٣٠. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، للشهيد الأوّل، محمّد بن جمال الدّين مكّي العامليّ، طبع مؤسسة آل البيت لأحياء التراث، بيروت، لبنان.

٣١. رجال ابن داود، لتقي الدّين الحسن بن عليّ بن داود الحلّيّ، تحقيق السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، منشورات المطبعة الحيدريّة، النجف الأشرف، العراق.

٣٢. رجال ابن الغضائريّ، للغضائريّ، لأبي الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الواسطيّ البغداديّ، تحقيق السيّد محمّد رضا الحُسينيّ الجلاليّ، نشر مؤسسة دار الحديث الثقافية، طبع ستارة، قم، إيران.

٣٣. رجال الخاقاني، الشيخ علي الخاقاني، تحقيق السيّد محمد صادق بحر العلوم، طبع مكتب الإعلام الإسلامي، قم، إيران.

٣٤. رجال الطوسي، للطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق جواد القيومي، نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، إيران.

٣٥. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال مع تعليقة الداماد)، للطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، نشر مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، طبع بعثة، قم، إيران.

٣٦. رجال النجاشي (فهرست أسماء المُصنّفين)، للنجاشي، أبي العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي، الأسدي، الكوفي، نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، إيران.

٣٧. الرسائل الرّجاليّة، للكلباسي، لأبي المعالي محمد بن محمد إبراهيم الكلباسي، تحقيق محمد حسين الدرايتي، نشر دار الحديث، طبع مطبعة ستارة، قم، إيران.

٣٨. الرعاية في علم الدراية، للشهيد الثاني، زين الدين بن علي بن أحمد الجعفي العاملي، تحقيق عبد الحسين محمد علي بقال، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، طبع مطبعة بهمن، قم، إيران.

٣٩. روضة المُتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، للمجلسي، الشيخ محمد تقي المجلسي، نشر مؤسسة دار الكتب

- الإسلاميّة، طبع مطبعة ستار، قم، إيران.
٤٠. سماء المقال في علم الرجال، للكلباسيّ، أبو هُدَى الكلباسيّ، تحقيق السيّد محمّد الحُسَيْنِيّ القزوينيّ، نشر مؤسسة وليّ العصر للدراسات الإسلاميّة، طبع مطبعة أمير، قم، إيران.
٤١. الصحاح (تاج اللّغة وصحاح العربيّة)، للجوهريّ، أبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ الفارابيّ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، نشر دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
٤٢. العُدّة في أصول الفقه، للطوسيّ، أبي جعفر، محمّد بن الحسن الطوسيّ، تحقيق محمّد رضا الأنصاريّ القُمّيّ، طبع ستارة، قم، إيران.
٤٣. عوائد الأيام، للنراقيّ، أحمد بن محمّد مهدي النراقيّ، نشر وطبع مكتب الأعلام الإسلاميّ، قم، إيران.
٤٤. العين، للفراهيديّ، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ البصريّ، تحقيق د. مهدي المخزوميّ، ود. إبراهيم السامرائيّ، نشر دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.
٤٥. الغيبة، للشيّخ الطوسيّ، أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ، تحقيق الشّيخ عباد الله الطهرانيّ والشيّخ عليّ أحمد ناصح، نشر مؤسسة المعارف الإسلاميّة، طبع مطبعة بهمن، قم، إيران.
٤٦. الفصول الغرويّة في الأصول الفقهيّة، للشيّخ محمد حسين بن

عبد الرحيم الطهراني الحائري، نشر دار إحياء العلوم الإسلامية،
طبع مطبعة نمونه، قم، إيران.

٤٧. فلاح السائل ونجاح المسائل في عمل اليوم والليلة، لابن
طاووس، أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن
محمد الطاووس، تحقيق غلام حسين المجيدي، نشر وطبع
مكتب الأعلام الإسلامي، قم، إيران.

٤٨. الفهرست، للشيخ الطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن
الطوسي، تحقيق جواد القيومي، طبع ونشر مؤسسة الفقهية،
قم، إيران.

٤٩. الفوائد الرجالية، للسيد بحر العلوم، محمد المهدي بحر
العلوم، تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم والسيد حسين
بحر العلوم، نشر مكتبة الصادق، طهران، طبع مطبعة آفتاب.

٥٠. الفوائد الرجالية، للكجوري، الشيخ مهدي الكجوري
الشيرازي، تحقيق محمد كاظم رحمن ستايش، طبع مطبعة دار
الحديث، قم، إيران.

٥١. قاعدة لا ضرر ولا ضرار، تقرير لأبحاث آية العظمى السيد علي
الحسيني السيستاني - دام ظلّه -، طبع مطبعة مهر، قم، إيران.

٥٢. قاموس الرجال، للشيخ محمد تقي التستري، نشر وطبع
مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، إيران.

٥٣. قبسات من علم الرجال، أبحاث السيد محمد رضا السيستاني

- دام ظلّه -، جمعها ونظّمها السيّد محمّد البكاء، دار المؤرخ العربيّ، بيروت، لبنان.

٥٤. الكافي، للكُلينيّ، أبي جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكلينيّ الرازيّ، صححه وعلّق عليه عليّ أكبر غفاريّ، نشر دار الكُتب الإسلاميّة، طهران، إيران.

٥٥. كامل الزيارات، لابن قولويه القميّ، الشّيخ جعفر بن محمّد بن قولويه القميّ، تحقيق جواد القيوميّ، مطبعة مؤسسة النشر الإسلاميّ، قم، إيران.

٥٦. كتاب الحجّ (المُعتمد في شرح العروة الوثقى)، تقرير لأبحاث السيّد الخوئيّ رحمه الله، بقلم السيّد رضا الخلخالّي، المطبعة العلميّة، قم، إيران.

٥٧. كتاب الصلاة (التنقيح في شرح العروة الوثقى)، تقرير لأبحاث السيّد الخوئيّ رحمه الله، بقلم الشّيخ عليّ الغرويّ، مطبعة صدر، قم، إيران.

٥٨. كتاب الصلاة، للشّيخ الأنصاريّ، الشّيخ مُرتضى الأنصاريّ، مطبعة باقريّ، قم، إيران.

٥٩. كتاب المكاسب، للشّيخ الأنصاريّ، الشّيخ مُرتضى الأنصاريّ، مطبعة باقريّ، قم، إيران.

٦٠. كتاب النكاح، للشّيخ الأنصاريّ، الشّيخ مُرتضى الأنصاريّ، مطبعة باقريّ، قم، إيران.

٦١. كشف الرموز في شرح المختصر النافع، للفاضل الآبي،
أبي علي الحسن بن أبي طالب بن أبي المجد اليوسفي، نشر
مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، إيران.

٦٢. كشف الغمة في معرفة الأئمة، للآربلي، أبي الحسن علي بن
عيسى بن أبي الفتح الآربلي، طبع دار الأضواء، بيروت، لبنان.

٦٣. كفاية الأصول، للآخوند الخراساني، الشيخ محمد كاظم
الخراساني، تحقيق مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لأحياء التراث، قم،
إيران.

٦٤. كمال الدين وتمام النعمة، للصدوق، أبي جعفر محمد بن
علي بن الحسين بن بابويه القمي، صححه، وعلق عليه الشيخ
علي أكبر غفاري، نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة
المدرسين، قم، إيران.

٦٥. كليات في علم الرجال، للسبحاني، الشيخ جعفر السبحاني،
نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم،
إيران.

٦٦. لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن
علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الفتاح
أبو غدة، نشر دار البشائر الإسلامية.

٦٧. مبادئ الوصول إلى علم الأصول، للعلامة الحلبي، أبي
منصور الحسن بن يوسف بن المظهر، تحقيق عبد الحسين
محمد علي البقال، طبع مكتب الأعلام الإسلامي، قم، إيران.

٦٨. المُحَكَّم والمُحِيط الأعظم، لابن سيده، أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسِّي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، طبع دار الكُتُب العلميَّة، بيروت، لبنان.

٦٩. مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام، للسيد محمد بن علي الموسوي العاملي، تحقيق مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، مطبعة مهر، قم، إيران.

٧٠. مسالك الأفهام في تنقيح شرائع الإسلام، للشهيد الثاني، زين الدين بن علي بن أحمد الجبعي العاملي، تحقيق ونشر مؤسسة المعارف الإسلامية، طبع بهمن، قم، إيران.

٧١. مُستدركات علم الرجال، للشيخ علي النمازي الشاهرودي، مطبعة شفق، طهران، إيران.

٧٢. مُستمسك العروة الوثقى، للسيد محسن الطباطبائي الحكيم (رحمته الله)، منشورات مكتبة المرعشي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، العراق.

٧٣. مشايخ الثقات، للميرزا غلام رضا عرفانيان، طبع ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، إيران.

٧٤. مشرق الشمسين وإكسير السعادتين، للبهائي، الشيخ بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد بن شمس الدين محمد بن علي بن الحسين الحارثي، الجبعي، العاملي. (الطبعة القديمة).

٧٥. مُصباح الفقيه، للآقا رضا الهمداني (الطبعة القديمة).
٧٦. معارج الأصول، للمُحقّق الحلّي، أبي القاسم جعفر بن الحسن الهمداني، نشر مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، مطبعة سيّد الشهداء (عليه السلام)، قم، إيران.
٧٧. معالم الدّين وملاذ المُجتهدين، لابن الشهيد الثاني، الحسن بن زين الدّين بن عليّ بن أحمد الجبعيّ العامليّ، نشر مؤسسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرسين، قم، إيران.
٧٨. معالم العلماء، لابن شهر آشوب، أبي عبد الله محمّد عليّ بن شهر آشوب بن كياكي - المكنى بأبي نصر - بن أبي الجيش [حيشي] السرويّ المازندرانيّ. (الطبعة القديمة).
٧٩. مُعجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، للسيد أبو القاسم الموسويّ الخوئيّ (رحمته الله)، الطبعة الخامسة.
٨٠. مُعجم طبقات المُكثّرين، للسيد غيث شبر، نشر مؤسسة المُرتضى لإحياء التراث والبحوث الإسلاميّة، مطبعة دار الكفيل، كربلاء، العراق.
٨١. مُعجم مقاييس اللغة، لابن فارس، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزوينيّ الرازيّ، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، نشر دار الفكر، بيروت، لبنان.
٨٢. مناقب آل أبي طالب، لابن شهر آشوب، أبي عبد الله محمّد عليّ بن شهر آشوب بن كياكي - المكنى بأبي نصر - بن أبي

الجيش [حبشي] السروي المازندراني، المطبعة الحيدرية،
النجف الأشرف، العراق.

٨٣. مناهج الأحكام، للميرزا القمي، أبي القاسم بن مولی حسن
بن شيخ نظر علي الجيلاني القمي، طبع ونشر مؤسسة النشر
الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، إيران.

٨٤. مُنتقى الجُمان في الأحاديث الصحاح والحسان، لابن الشهيد
الثاني، الحسن بن زين الدين بن علي بن أحمد الجبعي العاملي،
نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين،
قم، إيران.

٨٥. من لا يحضره الفقيه، للصدوق، أبي جعفر محمد بن علي
بن الحسين بن بابويه القمي، صححه وعلّق عليه علي أكبر
غفاري، منشورات جماعة المدرسين، قم، إيران.

٨٦. منهاج الفقاهة، للروحاني، السيّد محمد صادق الروحاني،
المطبعة العلمية، قم، إيران.

٨٧. الموقظة في علم مُصطلح الحديث، للذهبي، أبي عبد الله
محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق عبد الفتاح
أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا.

٨٨. نهاية الدراية في شرح الرسالة الموسومة بـ (الوجيزة) للبهائي،
السيّد حسن الصدر، تحقيق ماجد الغرباوي، نشر المشعر،
مطبعة اعتماد، قم، إيران.

٨٩. وسائل الأصول، للسيد المُجاهد. (مخطوط).

٩٠. وسائل الإنجاب الصناعي، دراسة فقهية، السيد محمد رضا
السيستاني - دام ظلّه -، مطبعة دار المؤرخ العربي، بيروت،
لُبنان.

فهرس عناوين الكتاب

٧	مُقدِّمةُ المركز
١١	مُقدِّمةُ الكِتَاب
١٥	مُقدِّمةُ العِلْم
١٥	الأمر الأول: تعرِّيفُ عِلْمِ الرِّجال
١٦	الأمر الثاني: موضوعُ عِلْمِ الرِّجال
١٦	الأمر الثالث: التَّشكِيكُ في كونه عِلْماً ودفعُهُ
١٧	الأمر الرابع: الحاجةُ إلى عِلْمِ الرِّجال
١٧	الأمر الخامس: المناقشةُ في الحاجة وِردَها
٢١	الأمر السادس: أثمةُ الرِّجال والأُصولُ الرِّجالية
٢٧	الأمر السابع: حُجِّيَّةُ قولِ الرِّجاليِّ
٣١	تمهيد
٣١	الأوَّل: ثَقَّة
٣٣	الثاني: ضابطُ العُمومِ والخصوص في طرقِ الجرح والتعديل
٣٥	الفصل الأوَّل: طرقُ الجرح والتعديل الخاصة
٣٥	المبحث الأوَّل: بيانُ المعصوم <small>عليه السلام</small> لحال الراوي
٣٦	المبحث الثاني: بيانُ الرِّجاليِّ لحال الراوي
٣٩	المبحث الثالث: تجميعُ القرائن
٤١	الفصل الثاني: طرقُ الجرح والتعديل العامة
٤١	المبحث الأوَّل: كونُ الراوي يَمُنُّ روى عن أبي عبد الله <small>عليه السلام</small>

- المبحث الثاني: كون الراوي يَمَّن روى عنه أصحاب الإجماع. ٤٢.....
- المبحث الثالث: كون الراوي يَمَّن روى عنه أحد المشايخ الثلاثة. ٤٥.....
- المبحث الرابع: كون الراوي يَمَّن روى عنه من قِيلَ في حَقِّه: إِنَّهُ يَرُوي عن الثقاة. ٤٦.....
- المبحث الخامس: كون الراوي يَمَّن روى عنه بنو فَضال. ٤٨.....
- المبحث السادس: كون الراوي وارداً في أسانيد كامل الزيارات. ٤٩.....
- المبحث السابع: كون الراوي وارداً في أسانيد تفسير القمي. ٥٣.....
- المبحث الثامن: كون الراوي من مشايخ النجاشي المباشرين. ٥٤.....
- المبحث التاسع: كون الراوي وارداً في سند محكوم بصحَّته. ٥٧.....
- المبحث العاشر: كون الراوي من مشايخ الإجازة. ٥٨.....
- المبحث الحادي عشر: كون الراوي وكيلاً للمعصوم عليه السلام. ٦٠.....
- المبحث الثاني عشر: كون الراوي يَمَّن أكثر الثقة الرواية عنه، أو روى عنه الأجلاء. ٦٣.....
- المبحث الثالث عشر: كون الراوي كثير الرواية. ٦٤.....
- المبحث الرابع عشر: كون الراوي صاحب أصل. ٦٥.....
- المبحث الخامس عشر: كون الراوي مُتَرْضَى أو مُتَرَحِّماً عليه. ٦٥.....
- المبحث السادس عشر: كون الراوي يَمَّن للمصدق إليه طريق في المشيخة. ٦٦.....
- المبحث السابع عشر: كون الراوي يَمَّن نقل الشيخ عمل الطائفة برواياته. ٦٧.....
- المبحث الثامن عشر: كون الراوي يَمَّن ترجم له النجاشي من غير قدح. ٦٩.....
- المبحث التاسع عشر: كون الراوي يَمَّن لم يستثه ابن الوليد من روايات نوادر الحكمة. ٧١.....
- المبحث العشرون: كون الراوي صاحباً للإمام عليه السلام. ٧٣.....
- المبحث الحادي والعشرون: كون الراوي يَمَّن قِيلَ في حَقِّه: «أَسَدُ عَنْهُ». ٧٤.....
- الفصل الثالث ٧٥.....

فهرس عناوین الكتاب..... (١٠١)

المبحث الأول: تمیز المُشترکات.....	٧٥
المبحث الثاني: طبقات الرواة.....	٧٦
المبحث الثالث: تعارض الجرح والتعديل.....	٧٨
صور تعارض الجرح والتعديل.....	٧٩
المصادر.....	٨٥
فهرس عناوین الكتاب.....	٩٩

